الأختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

ALIKHTIAR ATHAOURI

Revue Mensuelle Marocaine

Numéro	24	العدد
Prix :	2,00 F	الثمن
MARS	1978	مارس

عنوان المراسلة : Corresp. : Maurice BLANC - Poste Restante 65 - 103, Av. de la République 75011 - PARIS.

سبتة ومليلية : على الرف !

في اطار المساومة الشاملة مع الاستعمار الاسباني ـ القديم والجديد ـ اعلن الملك ان اتفاقية مدريد حول تقسيم ارض وجماهير الصحراء المغربية واقتسام خيراتها ، قد انهت كل المشاكل بين المغرب واسبانيا مما يحتم الان تسخير كل الجهود لدعم أواصر الصداقة والمحبة مع الحليفة الشقيقة : الملكية الاسبانية . وهذا يعني بالواضح ان جزءا من ترابنا الوطني ـ سبتة ومليلية والجزر الجعفرية ـ قد تم التخلي عنه بشكل نهائي او على الاقل « الى ان تسترجع اسبانيا جبل طارق» حسب التبرير المتداول من طرف النظام المغربي .

أمام المؤامرة : لنقف صفا واحداً !

شنت قوات العدو الصهيوني هجوما شنيعا ضد الجنوب اللبناني يهدف تصفية المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية .

ان هذا الغزو الارهابي الواسع النطاق ـ والذي سخرت من اجله 30 000 جندي صهيوني مدعما بكل الاليات الحربية الحديثة ـ لتأكيد قاطع ، مرة أخرى ، على ان طبيعة قوات الاحتلال العنصرية الارهابية لم تتغير وان مساعيها التوسعية واهدافها في تقتيل الشعب الفلسطيني قاطبة ، لهي أهداف ثابتة مستمرة لا يتغير سوى شكل تقديمها وتغليفها حسب الظرف والمتطلبات التاكتيكية

وهذه المساومة الشاملة هي التي يتم الكشف عن بعض جوانبها أمام البرلمان الاسباني ، ولقد كانت اهم شهادة في هذا الموضوع هي تلك التي أدلى بها مسؤول عسكري امام لجنة التحقيق البرلمانية حين قال ان بعض المصالح الخاصة قد تحكمت بشكل كبير في السياسة الاستعمارية الجديدة لاسبانيا ، وكان دعاة تسليم جزء من الصحراء الى المغرب يرون في ذلك تنازلا يتم مقابل تنازل المغرب على سبتة ومليلية ، كما ان هذا الحل يناسب الولايات المتحدة التي لا زالت محتفظة بقاعدتها العسكرية «روتا» وكذلك فرنسا التي ترغب في تعزيز محور باريس - مدريد - الرباط .

ان مجمل هذه التأكيدات وكذلك تصريحات النظام الأخيرة توضح بما لا يدع مجالا للشك ابعاد المساومة الخيانية التي فوتت جزءا من التراب وقسمت جزءا أخر واهدت الخيرات البحرية والمعدنية .. وبايجاز فانها قد شوهت مفهوم التحرير اذ حصرته في دائرة الاستعمار الجديد والامبريالية ، وبالاضافة الى هذا وذاك فانها قد أعطت التبرير للنزعات الاقليمية الضيقة لممارسة عملها الانفصالي الخطير العواقب على مصالح جماهيرنا الشعبية في الوحدة النضالية ضد العدو الواحد : النظام المغربي حليف الاستعمار والامبريالية .

ومن ثم فان ما سمي بمساعي السلام ، اي الخطوات الخيانية الانتحارية التي قام بها السادات ومؤيدوه تحمل معها عوامل فشلها الذريع

ومن ثم كذلك فان أي حل يمر دون الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ما هو الا مناورة تنتهي بانتهاء الظرف التكتيكي الذي اقيمت من اجله .

ان الوضع العصيب والامتحان الشاق الذي تمر منه المقاومة الفلسطينية ، وصمودها الرائع في وجه المؤامرة جنبا الى جنب مع القوات الوطنية اللبنانية ، يحتم على كل الوطنيين والتقدميين العرب وكل الديمقراطيين في العالم للوقوف صفا واحدا وراء المقاومة لدعمها وتسخير كل الامكانيات لصالحها حتى احباط المؤامرة .

وهذه أيضا مسؤولية الأنظمة العربية الوطنية وخاصة تلك التي تبنت موقف الصمود والتصدي ، الموقف الذي لا يتطلب مجرد التأييد بل يحتم التجند الحقيقي والعملي .

الأوضاع المأساوية في البادية المغربية

صراع الاستعمار ضد عروبة مصر

ملاحظات عن «تخطيط خطير جدا» !

في نهاية شهر فبراير القى الملك الحسن خطابا «توجيهيا» امام اعضاء اللجنة البرلمانية للتربية وتكوين الأطر. وقد اكد رئيس الدولة مرة اخرى اختيارات النظام الغارقة في بحر التبعية والارتباط بالرأسمال الأجنبي. والثقافة الاجنبية. والمكرسة لسياسة التخلف والتجهيل ازاء الجماهير. ويمكن ابراز هذه النقاط من خلال الملاحظات الثلاث

• **الملاحظة الأولى :** اشار الملك الى أهمية و «خطورة» التصميم الخماسي 1978 ـ 1982 الذي اعتبره «تخطيط خطير جدا لأنه يكون القاعدة للعشرينات المقبلة». واذا كان من المفروض لهذا التصميم الخماسي ان يرى النور مع مطلع سنة 1978. اي بمجرد انتهاء التصميم السابق (73 ـ 77). فالتصميم «الخطير جدا» لم يولد بعد رغم مضي ثلاثة أشهر من السنة. ولا زال لم يقدم الى «البرلمان» للمصادقة عليه. وتؤكد اهم الأخبار انه لن يتم تقديمه الى «البرلمان» في احسن الاحوال الا في دورة اكتوبر 1978. ولن يصبح جاهزا للتنفيذ الا بعد مرور سنة بغض النظر عن محتوياته التي لن تخرج عن مضامين التصاميم السابقة. والخادمة لمصالح الحفنة المسيطرة والمرتبطة بمصالح افريقيا وأوربا من جهة وبين بحرين مهمين». بهذه التبريرات يحاول رئيس النظام اخفاء التعامل والارتباط بالمصالح الأمبريالية. على حساب محو الشخصية المغربية الأصيلة ذات الارتباط الوثيق بالحضارة العربية. ومصالح الشعب المغربي التي ترتبط مع الأمة العربية من المحيط الى الخليج من اجل خلق الانسان العربي الحر المعتز بلغته وثقافته والمتفتح على باقي الحضارات الأخرى.

هذا عن القمع بالمغرب

من ميثاق حقوق الأطفال المصادق عليه يوم 20 ـ 11 ـ 59 من طرف الأمم المتحدة نأخذ هذه الفقرة : «يجب ان يولى الطفل حماية خاصة ... حتى يكون في مقدوره ان يتطور بشكل صحي وعادي. على المستوى الفيزيولوجي والثقافي والاخلاقي والروحي والاجتماعي. في ظروف الحرية والكرامة».

وعن المغرب نأخذ ما أسفرت عنه التحقيقات التي قامت بها كل من منظمة العفو الدولية. ومنظمة الامم المتحدة. وعصبة حقوق الانسان. والجمعية المسيحية ضد التعذيب عبر دول العالم. حيث كشفت عن نوعين من الاطفال ضحايا القمع بالمغرب :

«1 ـ أطفال محتجزون كرهائن.

«دون تعليق»

نشرت مجلة الدستور العربية الصادرة بلندن في عددها 365 أنه «كان من المقرر ان ينعقد في المانيا الغربية مؤتمر «للمفكرين والادباء العرب والصهاينة» بدعوة من المستشار الألماني السابق ويلي براندت. وذلك في محاولة لتأمين غطاء فكري للخطوات والمبادرات الاستسلامية. وقد أرجيء المؤتمر من اواسط شهر شباط (فبراير) الجاري الى أواسط شهر آذار (مارس) المقبل من اجل استكمال الاعداد له. ويستدل من نوعية النخبة المدعوة له. ان هذه النخبة هي حقا نخبة منظري اليمين العربي الذي لم يجد بدا في هذه المرحلة من تغطية السياسات الاستسلامية باسم «اللقاء الحضاري».

وبعد ان تمكنت المجله من الحصول على قائمة الأسماء اشارت الى «انه اضافة الى قائمة الأسماء هذه. هناك ملاحظة ذيلت فيها النسخة المرسلة الى الحكومة المغربية. حيث يطالب المفكرون الألمان ان يوكل امر تسمية عشرين مفكرا مغربيا الى حكومة المغرب نفسها نظرا «لتقدير الأدباء الألمان لموقف المملكة المغربية الشجاع والمستوى الحضاري الذي تحلت به. اذ كانت السباقة الى فتح باب الحوار العربي ـ الاسرائيلي».

تحية لروح الشهيد كمال جنبلاط

مهرجان ناجح في بروكسيل

انعقد في العاصمة البلجيكية بروكسيل مهرجان كبير ضد القمع في المغرب. وذلك يوم 10 فبراير 1978. وقد استدعي لهذا المهرجان كل من الأخ رشيد المانوزي والأستاذ آلان مارتيني عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان. وذلك لتعريف الرأي العام الديموقراطي في بلجيكا بقضية المناضل الحسين المانوزي المختطف من تونس والمتواجد حاليا ـ حسب اخبار اخيرة ـ في دار التعذيب المشهورة : دار المقري.

وقد حضر في هذا المهرجان ازيد من 1300 شخص. جلهم من الجمهور البلجيكي. وتميز المهرجان بحضور عدد كبير من الديموقراطيين والتقدميين المنتمين لمختلف الهيئات السياسية والنقابية. كما حضر عدد من الصحفيين لتغطية المهرجان وعلى الخصوص الاذاعة البلجيكية التي اجرت استجوابا مع الاخ رشيد المانوزي والاستاذ آلان مارتيني.

الأمبريالية .

• **الملاحظة الثانية :** حث الملك أعضاء اللجنة على المساهمة في وضع «خطة تعليمية» . ولكن هذه الخطة التعليمية ليس الهدف منها هو خلق مواطن واع من شأنه ان يساهم في الانتاج وتطويره . بل الهدف من ايجاد هذه الخطة هو اعطاء الحد الأدنى من التكوين المهني للمواطن المغربي . كما عبر عن ذلك رئيس الدولة . حتى يكون جاهزا «لتسويقه» الى الخارج كيد عاملة من شأنها أن تجلب العملة الصعبة . وقد وضح ضمن خطابه ان بعض الدول **«تطلب منا ما يفوق مليوني عامل»** . ومرة اخرى يؤكد رئيس الدولة مفاهيمه تجاه ابناء الشعب كرعية . لا يحق لها من المعرفة الا بالقدر الذي يخدم مصالح الطبقة الحاكمة .

• **الملاحظة الثالثة :** حيث ركز رئيس الدولة على مبدأ الازدواجية في التعليم وعدم اعتماد اللغة العربية . معللا ذلك بلقائه مع «صديقه» حسني مبارك . نائب رئيس جمهورية مصر العربية الذي أكد له صعوبة ممارسة الطيارين المصريين نظرا لتكوينهم باللغة العربية . وقد اضاف تعليلا آخر هو الموقع الجغرافي للمغرب الذي **«يقع في ملتقى الطرق بين**

يمنعون من الدراسة .

2 ـ اطفال معتقلون . يعذبون ويعدمون . »

ومعلوم ان صراخ الاطفال يسمع من عدة مراكز للتعذيب خاصة مركز «مولاي الشريف» . آباؤهم» «معتقلين اخلاقيين» ـ كما يطلق على المعتقلين السياسيين من طرف الحكم ـ اذن فالأطفال «خارجون عن القانون» .

خطوة أخرى

ذكرت بعض المصادر الفرنسية ان الدولة الفرنسية تعمل حاليا على تقوية تواجدها العسكري في قاعدة مراكش الجوية .

واذا تمت هذه العملية . فستكون ولا شك خطوة اخرى من طرف النظام في ضرب السيادة الوطنية مهما كانت التبريرات : خصوصا وان للنظام سابقة اخرى . وهي تلك التي ادت الى ابرام اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة لتحديد تواجد قواعدها العسكرية العدوانية في «سيدي بولقنادل» و «سيدي يحيى الغرب» و «سيدي سليمان» ملغيا بذلك مكتسبات جلاء القوات الاجنبية التي تحققت سنة 1960 . بفضل نضال وصمود الحركة الوطنية والجماهير الشعبية عموما .

تحل الذكرى الأولى لاغتيال الشهيد كمال جنبلاط الذي ناضل طيلة حياته بجانب القوى التقدمية العربية . وقد أثبتت احداث لبنان والمحنة التي قاستها المقاومة الفلسطينية والشعب اللبناني . مدى قدرة هذا المناضل الكبير على تعبئة القوى الوطنية اللبنانية في خندق واحد مع المقاومة . فقد ساهم بشكل فعال وأساسي في خلق التلاحم الرائع بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية... هذا التلاحم الذي كان وسيظل الطريق السليم والصحيح لمواجهة مؤامرات ومخططات الأمبريالية والصهيونية والرجعية .

واذا كانت الأيادي الأثيمة قد استطاعت اغتيال المناضل كمال جنبلاط . فان سلوكه النضالي ومواقفه الشجاعة ستظل راسخة في قلوب كل المناضلين التقدميين العرب ومثالا يقتدى به .

وقد اكد المحامي الاستاذ آلان مارتيني في تدخله في المهرجان العناصر الجديدة في ملف الحسين المانوزي . وهذه العناصر هي :

1 ـ تأكد ـ ومن مصادر عديدة ـ ان المناضل الحسين لا يزال على قيد الحياة . ويوجد بدار تعذيب قرب مدينة الرباط مع مجموعة من الضباط سبق لها ان مثلت امام محكمة الصخيرات . ومنهم من لم يقدم للمحاكمة الى يومنا هذا .

2 ـ تأكد تورط السلطات التونسية او بعض الأطراف فيها في اختطاف المناضل الحسين : وهذا ما أكدته مجلة الدستور الصادرة في لندن في شهر يناير الأخير والتي كشفت عن الدور الذي لعبه «زين العابدين بن علي» المدير الحالي للأمن التونسي والذي شغل في السابق منصب ملحق عسكري في السفارة التونسية بالرباط . وله علاقة جد وطيدة مع ادريس البصري المسؤول في المخابرات المغربية . ومعلوم ان زين العابدين هو خريج المدرسة العليا للمخابرات والأمن بالولايات المتحدة .

3 ـ تواجد مدبر عملية الاختطاف . ادريس عضمون في مدينة طنجة . حيث كلف بمهام اخرى هناك .

البقية ص 11

من أجل الوضوح

لماذا مشروع أرضية توجيهية ؟

صدر اخيرا ملحق خاص بـ «الاختيار الثوري» يتضمن مشروع ارضية توجيهية تعتبر مدخلا للنقاش بين القواعد المناضلة ايا كان موقعها واداة للحوار من اجل توضيح وتعميق الرؤيا حول القضايا الايديولوجية والاستراتيجية الاساسية .

وبعد أن تطرق المشروع للمنطلقات التاريخية في تحديد واقعنا الراهن من خلال ابراز الصراع الضاري الذي خاضته الجماهير الشعبية ضد أعدائها من اقطاعيين وغزاة أجانب ، وبعد ان وقف عند الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتداخل الاستعماري ببلادنا وما أتى به من توضيح في التصنيف الطبقي لمجتمعنا ، وما نتج عن ذلك من تعميق في التناقضات الاجتماعية وتصعيد للصراع بمختلف اوجهه بين الجماهير الشعبية من جهة والقوات الاستعمارية والاقطاعية والطفيلية من جهة ثانية ... بعد هذا ركز المشروع على الخطوط العريضة للاختيار الاستراتيجي الذي تفرضه المرحلة الراهنة مرحلة التحرر الاقتصادى والاجتماعي والسياسي وتحضير شروط البناء الاشتراكي ، كما طرح المرتكزات الأساسية التي يجب ان تنبني عليها الأداة الملقاة على عاتقها احداث هذه التغييرات ، أداة تتمكن من التوضيح التام في خطها الايديولوجي ، وتحقق شروط التجذر وسط الطبقات المسحوقة وفق مبادئ تنظيمية سليمة ، وتتولى مهمة تأطير نضال هذه الطبقات - وعلى رأسها الطبقة العاملة - وقيادته نحو تحقيق كامل أهداف التغيير الجذري والبناء الاشتراكي . والنضال من أجل هذه الأهداف على المستوى الوطني يرتبط بشكل عضوي وجدلي بنضالنا على المستوى القومي من أجل تحقيق طموحات أمتنا العربية في التحرر والوحدة والاشتراكية ، تلك الاشارات التي ركز «مشروع الأرضية» بشكل مطول على دحض المفاهيم والممارسات الخاطئة التي أحاطت بها ، واعطاء البديل الذي يراه مناسبا لتسجيل أهداف نضالنا الوطني في اطارها القومي والعالمي بشكل سليم .

ان هذه المبادرة قد استهدفت النقاش الجاري وسط التيار القاعدي الاتحادي لصياغة خلاصاته الأساسية والتوجه بها للحوار مع كافة أطراف الحركة التقدمية والثورية .

وهذا ما يوضحه تقديم مشروع الأرضية حين يقول :

ان الخطوات التي أقبل عليها التيار القاعدي توجيها وممارسة قد جعلته يتقدم بخطوات حثيثة نحو استرجاع قوته النضالية وتأكيد استمرارية خطه النضالي . فمن مبادرة « النداء » لتقييم التجربة الحزبية تقييما نقديا موضوعيا ، الى مختلف المبادرات السياسية الرامية الى توضيح الرؤيا والوقوف أمام الخلط بالتعبير عن مواقف تقدمية مناهضة للامبريالية وعملائها .. مرورا بدور جريدة « الاختيار الثوري » كأداة للتعبير عن مواقف التيار القاعدي والتوجه بالحوار مع قواعد الحركة الاتحادية ، أيا كان موقعها ، وأيضا الحوار مع كل أطراف الحركة التقدمية والوطنية .

واليوم ، والتيار الاتحادي القاعدي ، يتقدم نحو مواقع أفضل ، لم يعد بالامكان الاقتصار على طرح المواقف السياسية والمبدئية العامة ، رغم ما تأتي به من توضيح وتوسيع في التيار السياسي العام ، بل أصبح من الضروري تقديم بديل توجيهي متكامل يسلح نضالنا اليومي برؤية شاملة لأهدافنا القريبة والبعيدة المدى .

لذا نطرح اليوم ، مشروع أرضية توجيهية ترسم الخطوط العريضة لوجهة نظرنا في القضايا الايديولوجية والسياسية والتنظيمية المطروحة ؛ وذلك سعيا ، مرة أخرى ، وراء الحوار المثمر والنقاش السليم الهادف داخل الحركة الاتحادية ومع كافة أطراف الحركة التقدمية .

وان تعذرت مساهمة أوسع المناضلين الاتحاديين في صياغة هذا المشروع ، فاننا لا ندعي ان مشروع الأرضية قد اكتمل وشمل جوانب الموضوع بشكل وافر ؛ بل يعتبر مجرد أساس للنقاش ، نتمنى مساهمة كل المناضلين في تصحيح هفواته وتعميق ايجابياته .. وبذلك سيؤدي دوره كاداة لحوار القواعد من أجل تسليحها الايديولوجي كخطوة أساسية لتقديم كل المناضلين الطامحين لتحقيق البناء الثوري للحزب ، نحو انجاز هذه المهمة بنجاح .

دليل المناضل

المركزية الديمقراطية

تشكل الديموقراطية احدى المبادئ التنظيمية الأساسية التي بدونها لا يمكن للحزب أن يتمتع بحيويته ، كما يفقد محركا أساسيا نحو التطور والنمو .

وتعني الديموقراطية حق كل المناضلين المنظمين في المساهمة في توجيه الحزب ، واتخاذ القرارات الأساسية التي تهم سيره العام . وتتم هذه المساهمة عبر الاطار القاعدي بالشكل الذي يتيح الفرصة لكل مناضل في المناقشة الحرة وابداء الرأي دون تحفظ .

وبعد المناقشة الحرة ، يحسم الموقف لصالح الأغلبية ، اذا ما كانت هناك آراء مختلفة ، وتصبح القرارات المتخذة بالأغلبية ملزمة للجميع بحيث لا يجوز ممارسة غيرها في الساحة السياسية والنضالية .

وهذا لا يمنع الأقلية - اذا هي مقتنعة وتشبتة بموقفها - من الاستمرار في الدفاع عن رأيها داخل الحزب والعمل على اثبات صحته ، بل يساعد هذا على خلق ديناميكية داخلية تسمح باحتكاك الأفكار وامتزاجها داخل اطار منظم ومسؤول .

وبتطبيق المنهج الديموقراطي في كل المستويات القاعدية والقيادية ، تصبح مواقف الحزب منبثقة عن القاعدة وملزمة للقيادة التي تتولى التعبير عنها .

وتعني الديموقراطية أيضا حق القاعدة في محاسبة المسؤولين عن ممارساتهم ، ومدى اخلاصهم في تطبيق التوجيه العام والمواقف الأساسية المنبثقة عن الحزب ككل ، والتي لا يجوز بأي حال من الأحوال اتخاذها بشكل فردي ، أو «استشارة» القاعدة بعد تحديد القرار والشروع في ممارسته .

والديموقراطية عند الحزب الثوري ليست مبدأ مجردا ، كما أنها لا تعني الديموقراطية الانتخابية بشكل ضيق - أي حصر هذا المبدأ في حق المناضلين في انتخاب المسؤولين - فالأمر يتعلق بالدرجة الأولى بضمان المساهمة القاعدية في تحديد الخط الايديولوجي والسياسي وضمان تطبيقه بشكل سليم .

● أما المركزية فتفرضها ضرورة وحدة التوجيه والخطة الممارسة ، وتجنب التشتت لضمان الفعالية . وهي تتطلب ايجاد مراكز تنظيمية على شكل أجهزة مسؤولة تتولى مركزة القرارات المتخذة والسهر على تطبيقها ، كما تتولى التنسيق ما بين مختلف القطاعات القاعدية ، واتخاذ المبادرات اللازمة في الظروف الخاصة ثم اخضاعها للمحاسبة .

والمركزية هي الضابط الذي يمنع الديموقراطية من الانحراف نحو الفوضوية أو الديموقراطية البورجوازية . لذلك فانها تفرض الانضباط داخل الحزب وضرورة خضوع الأجهزة الدنيا للأجهزة العليا .

لكن يجب التأكيد هنا على أن الانضباط والديموقراطية متلازمان . فحرية النقاش وابداء الرأي والمساهمة في التوجيه تفرض الانضباط للقرار المتخذ ديموقراطيا وممارسته كيفما كانت القناعات الخاصة ، في حين أن غياب الديموقراطية وهيمنة البيروقراطية أو الفردية ، وغياب خط ايديوولوجي مفصول فيه جماعيا يفقد الانضباط كل معنى ويجعله انضباطا «عسكريا» أعمى يضر بالحزب أكثر مما يخدمه .

فالحزب الثوري اذن هو الذي يجد التوازن السديد بين الديموقراطية والمركزية بالشكل الذي يضمن وحدة التوجيه والممارسة ، ويسمح في نفس الوقت بمراقبة الأجهزة القيادية من طرف القاعدة ، كما يضمن مساهمة كل أعضاء الحزب في تحديد سيره العام بشكل مسؤول ، مما يوفر حياة داخلية سليمة ويسمح للحزب بالتطور والنمو ، ويمكنه من خوض المعارك بقناعة وايمان وفعالية .

في حديثه لمجلة «نيوزويك» . والذي سبق لنا ان نشرناه ـ صرح الملك الحسن بما معناه . انه يتعجب لامر الولايات المتحدة التي لم تسانده بالمكشوف في عملية «شابا» وان الامريكيين وضعوا اقدامهم على القمر ونسوا الارض . الا ان ذلك لم يمنع النظام عن تقديم المزيد من الخدمة والعون للامبريالية الامريكية من اجل ارضائها :

ـ توسطه في «الخلاف» السعودي ـ الايراني حول أسعار النفط .

ـ محاولة جر بعض الدول العربية للدخول في حلف عسكري في اطار الحلف الاطلسي .

ـ التقارب مع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة .. وآخر ما قام به في هذا المجال . ارسال بعثة من اليهود المغاربة للقيام بجولة في الولايات المتحدة تحت اشراف هذا اللوبي .

ـ مجهوداته المختلفة لمساندة السادات بعد زيارته الخيانية .

..... الخ .

ومع ذلك قامت كتابة الدولة الامريكية . في تقرير يوم 8 يناير 1978 . بتصنيف النظام المغربي بين الدول التي يمكن مراجعة قرار مساعدتها ماديا سنة 1979 . «بسبب خرقها لحقوق الانسان» . والنظام المغربي يأتي ضمن لائحة تضم سبعة دول حليفة للولايات المتحدة . سينظر الكونغريس الامريكي في شأنها : وهذه الدول هي : اندنوسيا . الفيليبين . التايلاند . نيكاراغواي . غواتيمالا . ايران .. والمغرب .

ومن جهة اخرى . طلب النظام المغربي . اسلحة أمريكية تبلغ قيمتها 200 مليون دولار . تضمن السعودية تأدية جزء منها . بالاضافة الى 45 مليون دولارا مخصصة من طرف الادارة الامريكية نفسها في اطار القرض العسكري الممنوح للمغرب .

والى نهاية شهر فبراير كانت الوعود الامريكية بالنسبة لهذه الصفقة ثابتة : لكن الموضوع اصبح يناقش من جديد منذ بداية هذا الشهر . ويبرر الامريكيون ذلك بثلاثة اسباب :

1) ان تسليم الاسلحة للنظام المغربي يدخل في اطار السياسة الامريكية ازاء الشرق الاوسط .

2) حسب اتفاقية 1960 . التزم المغرب بعدم استعمال الاسلحة الامريكية داخل حدوده فقط : وبما ان الاسلحة الحالية تستعمل في الصحراء . اصبح من الضروري مراجعة الاتفاقية .

3) معارضة ثلاثة برلمانيين امريكيين لتسليم السلاح للمغرب بحجة انه نظام لاديموقراطي وهم دايك كلارك . وشارل ديكس ودونالد فرايزر .

لكن هذه المبررات تبدو واهية :

ـ فكيف يوضع المغرب ضمن الدول المؤثرة في ميزان القوة بين اسرائيل والعرب . في حين ان الامريكيون يعرفون تماما ان النظام المغربي واضح في نواياه وتصوره للكيان الصهيوني ؟ أليس هو الذي يدعو الى توحيد الثروة العربية مع العبقرية الصهيونية ..؟

ـ واذا كان الامريكيون يريدون الربط بين تسليح النظام المغربي والوضع في الصحراء المغربية . فهل هناك تغيير في موقفهم بالنسبة لقضية الصحراء المغربية ؟

ـ اما ربط تسليم الاسلحة للنظام المغربي بقضية الديموقراطية فأمر مثير للاستغراب من طرف دولة ساندت ولا تزال الانظمة الديكتاتورية في مختلف انحاء العالم .

انه لمن الواضح ان الامبريالية الامريكية . ومنذ الحرب العالمية الثانية تعطي اهتماما بالغا لموقع المغرب الاستراتيجي : ومن الواضح كذلك انها متيقنة من اخلاص النظام الحالي في المغرب ... فالموقف المنطقي اذن . بالنسبة للولايات المتحدة . هو الحرص على موقعها في المغرب ومساندة هذا النظام مساندة تامة . فلماذا هذا التردد في السياسة الأمريكية ؟

هل لأن الولايات المتحدة لم تعط اهتماما لنظام لا يؤثر في مشاكلها الأساسية الحالية كمشكل الطاقة مثلا ؟ وهل تفضل الولايات المتحدة ترجيح علاقاتها مع من يوفر لها النفط ومن لديه نواة صناعية قادرة على استيعاب الآلات التكنيلوجية الأمريكية ؟

مهما يكن من أمر . فالأكيد ان الامبريالية الامريكية لم تعد تعتبر النظام الرجعي كعميل فقط بل بيدقا تنقله وتحوله في اطار اللعبة الاستراتيجية المتكاملة على المستوى الافريقي والعربي وفي البحر المتوسط ولو تطلب الأمر التضحية بهذا النظام .

ان التحرير الوطني يمر من التحرر من الهيمنة الامبريالية نفسها ومشكل الديمقراطية في المغرب لن يتم حله في الكونجرس الامريكي او اي مكان اخر . الانتصار في هذه الميادين سيتم في ساحة الصراع الدائر بين الجماهير الشعبية المغربية وأعدائها حلفاء الأمريالية .

ميزانية 1978 : تكريس لواقع الاستغلال والتبعية

ان ميزانية السنة الجارية ، لا تعدو ان تكون تكريسا لواقع النهب والاستغلال المفروض على اوسع الجماهير الشعبية ، وذلك لسبب جوهري ، وهو ان الميزانية الحالية تندرج ضمن اطار عام وشامل اي السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة في خدمة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية السائدة . هذه السياسة التي تتجلى سماتها ونتائجها في الواقع المرّ الذي تعيشه الجماهير الكادحة من تناقص وتضائل في قوتها الشرائية وتدهور وضعها المعاشي والاجتماعي .. في الوقت ذاته تعيش الاقلية الحاكمة في حالة من البذخ والرفاهية والتبذير الفاحش .

ان الميزانية الحالية كسابقاتها ، تعمق وتكرس واقع التبعية الاقتصادية . فاذا كانت القروض الخارجية قد بلغت في السنة الفارطة ما يقارب 5300 مليون درهما ، فان توقعات ميزانية هذه السنة تقدر المساعدة الخارجية المنتظرة ب 5500 مليون درهما ، اي ما يعادل 67 % من ميزانية التجهيز . وهذا يعني ان الدوائر الخارجية تبقى هي المتمم الرئيسي في توجيه الاقتصاد الداخلي .

وقد بينت ازمة النسيج التي شهدها المغرب في الشهور الاخيرة من سنة 1977 ، وتضائل الطلب على الفوسفاط المغربي ، خطورة هذا النهج الذي يربط مصير بلادنا بمصالح الرأسمال العالمي .

وتدعي الاوساط الحكومية ان الميزانية الحالية ، ستسمح بتطوير الوضع الاقتصادي وستقضي على الخلل الذي يعرفه ويعاني منه هذا الوضع ، دون ان تحدد مضمون هذا الخلل ولا اسبابه ودواعيه . غير ان الوقائع والخلاصات المستنتجة من هذه الميزانية نفسها تدل على العكس من ذلك تماما . ويبرز هذا من خلال الملاحظات التالية :

1 - وصلت اعتمادات التجهيزات سنة 1976 الى 11.744 مليون درهما بينما اصبحت في ميزانية 1978 لا تتعدى 8177 مليون درهما . وينعكس هذا النقص على القطاعات الاجتماعية على الخصوص ، مثل التعليم والصحة والنقل .. وحتى اعتمادات قطاع حيوي وهام مثل الفلاحة تعرضت لتناقص كبير فمن المبلغ المخصص لها سنة 77 وهو 1315 مليون درهما نزلت الى 783 مليون درهم هذه السنة .

2 - الاستمرار في اضعاف وانهاك القوة الشرائية لاوسع الجماهير الشعبية وذلك عن طريق التناقص المستمر الذي تعرفه الاعتمادات الحكومية لتثبيت الاسعار والتي تبلغ هذه السنة 660 مليونا من الدراهم مقابل 3734 مليون درهم سنة 1975 .

3 - رفع الضرائب الغير المباشرة التي زادت عن السنة الماضية ب 2223 مليون درهما في حين ان الضرائب المباشرة - بالاضافة للضرائب المستحدثة - لم تزد الا ب 785 مليون درهما .

يظهر اذن من خلال هذه الامثلة التي اقتصرنا عليها ان التوجيه العام للميزانية الحالية ، لا يختلف عن ذلك الذي ساد الموازنات السابقة والذي يسود الاطار العام للاختيارات الجوهرية للدولة .. اي ، المزيد من التفقير للجماهير الكادحة التي تؤدي ثمن هذه الاختيارات مقابل توسيع وتدعيم مصالح الاقلية الحاكمة .. وتكريس واقع الاستغلال والتبعية .

من قضايا الهجرة

وضعية العمال المغاربة في اسبانيا

تواجدت الجالية المغربية منذ سنوات في اسبانيا . وخاصة منذ بداية الستينات . وكان السبب المباشر لهجرة الجالية هو البحث عن العمل خارج وطنها ... في الوقت الذي بدأت فيه دفعات العمال في الهجرة الى باقي الأقطار الأوروبية كفرنسا والمانيا ... الخ.

لكن بالرغم من ذلك . فان الجالية المغربية في اسبانيا كانت . وباستمرار . تمثل النسبة الأقل مقارنة بالجاليات المغربية في دول أوروبا الغربية وذلك لعدة أسباب . منها :

1 ـ كان العامل المغربي ولا يزال يفضل العمل في الأقطار الرأسمالية المتقدمة عن غيرها . لارتفاع الأجور فيها .

2 ـ لا يخفى تخلف اسبانيا الاقتصادي عن باقي الدول الأوروبية . وكونها من الدول التي تحتل الصدارة في «تصدير» اليد العاملة الى الخارج . ولكثرة البطالة على الصعيد الداخلي .

3 ـ ان قسما من العمال الذين اتوا الى اسبانيا . هم أولئك الذين تحدد لهم عمالات الأقليم لدى استلام جوازات سفرهم الأقطار التي بموجبها تعطى صلاحية **جواز** السفر لاسبانيا فقط (مثلا) . او اسبانيا وفرنسا . ومن **ثم** يضطرون للبقاء . ونخص هنا بالذكر سكان اقليمي : الناضور والحسيمة .

وتشكل اسبانيا بالنسبة للعمال المغاربة المهاجرين **الى** الخارج جسرا يمرون عبره تجاه الدول الأوربية الرأسمالية نظرا لقربها من المغرب من جهة . وكون **ان** كافة المواصلات ـ وخاصة البرية ـ مع اوروبا تتم عبرها .

هل كانت لسنة 1973 نفس وتيرة السنوات السابقة ؟.. الجواب سيكون بالنفي . لكن . لماذا ؟

بديهي . فالتغيرات التي طرأت على العالم في أواخر تلك السنة . كانت لها نتائج وآثار في اشتداد الأزمة الاقتصادية . خصوصا على صعيد ةاالدول الرأسمالية . ولا شك . فان حرب اكتوبر 1973 كانت احدى العوامل الاساسية في اشتداد الأزمة . فمن مشاكل نقص الطاقة (البترول) الى مشكلة التضخم . الى الغلاء والاستهلاك . ثم البطالة ... الخ .

واسبانيا هي احدى الدول التي تسير في ركاب الدول الرأسمالية . عانت بوسيلة او بأخرى . وبالتالي تأثرت من الازمة . وان كان لها الحظ الأوفر في عدم المعاناة من مشكل نقص الطاقة بالذات . لكن في الأخير . كان لثقل الأزمة وقع شديد عليها .

فابتداء من التاريخ المذكور نقصت صادرات اسبانيا **من الحديد . نتيجة الانخفاض الملحوظ في صناعة**

هولاندا : محاكمة الوداديةأصدرت أخيرا لجنة مناهضة القمع في المغرب ملفا تحت عنوان : «وداديات البوليس ، يد الحسن الطويلة» يفضح كل نشاطات الوداديةوممارساتها البوليسية .وعلى اثر نشر هذا الملف قامت الوداديةبتسجيل دعوى ضد كل من لجنة مناهضة القمع في المغرب والمطبعة التي أنجزته . وطالبت بحجز هذا الملف نظرا لأنه «يأتي بأشياء غير صحيحة ويحط بالتالي من

بدأت «الحملة» بالمقالات في بعض الصحف ضد العمال المغاربة الذين لا تسمح لهم فرنسا بالدخول الى أراضيها أولا . او الذين يتسللون الى الاراضي الفرنسية سرا عبر جبال البرانس . ووردت اشارات التحريض ضد هؤلاء العمال عن بعض الأقلام المأجورة تحرض فيما تكتب السلطات الاسبانية لاتخاذ نفس الاجراءات التي اتخذتها فرنسا . يقول أولئك : «... اذا كان العمال المغاربة لا ترغب فيهم فرنسا وتطردهم من اراضيها . فلماذا نتحمل نحن تبعات ذلك ؟ هؤلاء العمال لا يملكون «اموالا» وليسوا «سائحين» فلماذا نسمح لهم بالبقاء هنا كسائحين ؟!!...»

وبالفعل بعد ايام من التحريض الاعلامي ـ الصحفي . بدأت السلطات في شن حملة شاملة ضد الجالية المغربية . استهلتها بالتفتيش في الحانات والشوارع والأماكن العامة عن العمال المغاربة الذين لا يملكون رخص العمل والاقامة لا يملكون رخص العمل والاقامة . وكل من لم يستوف الشرطين كان مصيره السجن لمدة لا تقل عن الشهرين . ويليها الابعاد والتسفير الى المغرب . وبهذا الصدد . فلقد تم اعتقال الكثير من العمال المغاربة خلال شهري ماي ويونيو 1975 . وكان مصير بعضهم السجن وبدون اي سبب قانوني داخل السجون لمدة شهرين او ثلاثة أشهر .

اما بالنسبة للعمال الذين انتهت مدة اقامتهم او رخص العمل . فكانت اوامر السلطات العليا للدوائر المختصة في غاية الشدة . احتوى مضمون الأوامر ـ ولا يزال ـ عدم اعطاء رخص العمل للعمال المغاربة . وعدم

ولا تفوتنا الاشارة الى ان العمال الذين اتوا للعمل في اسبانيا ، تتكون الأكثرية منهم من المنطقة الشمالية المحتلة سابقا من طرف الاستعمار الاسباني قبل الاستقلال الشكلي . وضمن هذه الأكثرية توجد أكثرية ضمنها يشكلها سكان منطقة الريف (الحسيمة والناضور بالاضافة الى عدد آخر من العمال من اقليمي تطوان وطنجة

اما من حيث توزيعهم الجغرافي داخل اسبانيا فيمكن التأكيد بشكل أساسي انهم يتواجدون في المناطق في اسبانيا . حيث الدخل الفردي أعلى والمستوى الاقتصادي أفضل . ويمكن تحديد توزيعهم الجغرافي في منطقتين : منطقة «كاتالونيا» شمال الشرق ،ومنطقة «الباسك» (Basque) شرق الشمال . فالمنطقة الأولى (Catalogne) يوجد فيها اكثر من نصف المعدل من صناعة اسبانيا الأساسية . فهي الأولى من حيث الأهمية الاقتصادية . اما المنطقة الثانية . شمال اسبانيا . فتوجد فيها الأفران العالية لمعامل صهر الحديد والصلب . ويتم جلب معدن الحديد لصهره في هذه المنطقة من مناجم وستولاسار (الناضور) .

وكان العمال المغاربة يلقون بعض «التسهيلات» من السلطة الاسبانية . حيث كانت السلطات تغض النظر عن بعض الشروط القانونية التي تخص اقامة وعمل الأجانب داخل أراضي اسبانيا .

الوضع الاجتماعي للعمال

قبل أواخر 1973 . كان الاقبال على العمال المغاربة اشد . لاستغلالهم وتشغيلهم في الأعمال الشاقة . والتي تحتاج الى مجهود عضلي . لذا عملت السلطات في هذا البلد على تسهيل الفرص لهم واعطائهم التسهيلات «السخية» .

سمعتهم» .

وأمام المحكمة . أثبت محامي لجنة مناهضة القمع ما ورد في الملف بعد أن استند - ضمن ما استند اليه من حجج ثابتة - الى ما ورد في ملف عن المعتقلين السياسيين . عن التعذيب في المغرب وعن الوداد ية كان قد أصدره فرع لجنة العفو الدولية .

وطبعا خسرت الوداد ية المحاكمة . وحكم عليها بتأدية مصاريف الدعوى .

وقد صرح رئيس المحكمة عند اصداره الحكم بأنه ليس مستحيلا صواب ما قدمته لجنة مناهضة القمع وأن عناصر «الوداد ية» يعملون على التجسس والتهديد .

وتجدر الاشارة أن نقاشا يدور حاليا داخل البرلمان الهولاندي بين النواب التقدميين واليمينيين ، حول منع «وداد ية العمال والتجار المغاربة» بهولاندا .

السيارات وغيرها من الصناعات في باقي المدن الأوربية .

فعم الغلاء اسبانيا واشتدت البطالة ؛ مما حدا بسلطات هذا البلد لاتخاذ بعض الاجراءات للتخفيف من هذه المشاكل ... من جملتها التشديد في حظر الشغل لليد العاملة الأجنبية . وكان آخر اجراء في هذا الاتجاه هو قرار وزير العمل الاسباني الذي اصدره في ديسمبر 1974 . الذي يقضي بمنع العمل في اسبانيا بالنسبة للعمال الأجانب . وكان الدافع وراء هذا القرار (او القانون) هم العمال المغاربة بالذات وذلك قصد التخلص منهم . اذ أنه بعد فترة وجيزة من صدور القرار المذكور صدر قرار آخر يستثني من حظر العمل مواطني امريكا الجنوبية (اللاتينية) هذا من جهة . ومن جهة اخرى اعطى الوزير مبررا للقرار الاول . يتلخص في تقليص عدد العاطلين من مواطني اسبانيا وفسح المجال امام العمال المهاجرين الاسبان الذين بدأوا بالعودة الى اسبانيا !!

تحديد اقامتهم من طرف دوائر البوليس .

هناك ايضا حالة العمال الذي حصلوا - في السابق - على الحقوق كالضمان الاجتماعي والتأمين والتعويضات العائلية . ويتمتعون باقامة ورخصة عمل ثابتتين . فهؤلاء شملتهم الحملة ايضا . ولو جزئيا . حيث ألغت لهم السلطات المعنية قسما من تلك الحقوق (كالتعويضات العائلية الاضافية للأجرة الأصلية) بحجة انه لا توجد اتفاقية مبرمة بين المغرب واسبانيا في هذا الشأن .

الوضعية السكنية

تنقسم طبيعة سكن العمال المغاربة الى قسمين :

1 - داخل مدينة برشلونة .

2 - في الضواحي والمدن الأخرى .

في مدينة برشلونة يسكن العمال المغاربة فيما يشبه «الفنادق» وهي عبارة عن غرف تحتوي على سريرين فأكثر . يطبخون الأكل داخل تلك الغرف وينامون فيها (وتشبه حالتهم حالة باقي العمال المغاربة في الدول الأوربية الأخرى) وتسكن غالبيتهم في حي شعبي قديم يدعى «الحي الصيني» ( ) . لأن أجرة السكن في هذا الحي رخيصة . ولأن السكن الحي - اي في الأحياء الأخرى - يكلف اكثر .

اما العمال الذين يسكنون خارج برشلونة في المدن الصغيرة الأخرى والضواحي . فظروف سكن هؤلاء أفضل . ماديا وصحيا . لأن اجرة الكراء في تلك المدن لا تكلف ثمنا باهضا .

وهناك القسم الثالث . ويشكل أقلية ضئيلة . وهم المتزوجون من العمال . وهؤلاء يسكنون في الفنادق التي تأوي وتؤجر للمتزوجين فقط .

تلك نظرة موجزة عما يعاني منه اخواننا العمال المهاجرون باسبانيا وادانة اخرى للنظام الرجعي المسؤول الاول والأخير عن هذه الأوضاع المزرية .

الأوضاع المأساوية

في اطار سياسة الاستغلال والنهب والتبعية التي ينهجها جهاز الدولة منذ الاستقلال الشكلي لخدمة مصالح الطبقة السائدة والأمبريالية . تحتل الفلاحة موقعا هاما بالغ الدلالة : باعتبار الأهمية التي يكتسيها الانتاج الفلاحي ضمن الانتاج الوطني العام . وابعتبار النسبة الهامة من سكان المغرب التي تعتمد في شغلها ومعاشها على القطاع الفلاحي .

ولتسليط الضوء على سياسة النظام في هذا المجال وواقع الهياكل العقارية ووسائل وأساليب الاستغلال والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك . سنقدم سلسلة من المقالات في محاولة لابراز الواقع المأساوي للبادية المغربية . وذلك بالاستناد على الوثائق الرسمية نفسها وبالاعتماد على دراسات قام بها مختصون وباحثون مغاربة في هذا المجال .

استمرار السياسة الفلاحية الاستعمارية

سنحاول في هذا المقال ابراز استمرارية السياسة الاستعمارية في القطاع الفلاحي في مغرب الاستقلال : ودحض بعض الادعاءات التي يتبجح بها النظام مثل تحسين المستوى المعاشي للجماهير وتحقيق الازدهار والاستقلال الاقتصادي . وسنتناول هذا الموضوع من خلال زاويتين اثنتين : توزيع الأراضي من جهة ، وسياسة السدود من جهة ثانية . ومعلوم أن هذين المحورين شكلا العمود الفقري للحملة الديماغوجية التي شنها النظام لذر الرماد في عيون الفلاحين الفقراء والجماهير الشعبية عموما ، خاصة في لافترة بداية السبعينات التي عرف فيها الحكم وضعية عزلة خانقة سواء في الداخل أو في الخارج . ويسمح هذا المقال من جانب ثان بابراز الطبيعة الكومبرادورية للنظام القائم .

توزيع الأراضي

لقد كان من ضمن الاهداف الاساسية للاستعمار الاسباني والفرنسي في المغرب . السيطرة على الاراضي الخصبة واستغلال سكان البادية وادماج الكل في عجلة الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري لخدمة «الوطن الأم» . وقد بدأت عملية الاستيلاء هاته . قبل الاستعمار المباشر بسنوات : وذلك بالاستفادة من الهياكل العقارية الاقطاعية ومن تحالفاتها مع المخزن واعوانه . ففي 1902 تكونت في المغرب «الشركة المغربية» تحت اشراف بنك باريس وهولاندا . بحيث لم يكد يتم ابرام اتفاقية الحماية سنة 1912 . حتى كان المعمرون الفرنسيون يملكون حوالي 100 000 هكتار من اخصب الأراضي في المغرب . اهمها في ناحية الشاوية ومنطقة الغرب والمغرب الشرقي . ووصلت مساحة هذه الاراضي الى مليون هكتار في اواخر عهد الحماية .

بعد الاستقلال الشكلي . وعلى الرغم من ان جميع فصائل الحركة الوطنية وضعت ضمن برنامجها توزيع هذه الاراضي على الفلاحين المغاربة المعدمين . فانه لم يتم توزيع 265000 هكتار الا لغاية 1975 اي لاسباب سياسية واضحة ذلك ان النظام عاش في هذه المرحلة عزلة كبيرة خانقة .

واذا كان التصميم الخماسي السابق (73 ـ 77) قد وضع من ضمن اهدافه الوصول الى 400 000 هكتار من الاراضي المسترجعة والموزعة ـ الشيء الذي لم يتحقق ـ فان باقي الاراضي (600 000 هكتار) . استولى عليها الملاكون الكبار او شركات تابعة للدولة مثل شركة «تنمية الاستثمارات الفلاحية (صوديا)» وشركة «تسيير الأراضي الفلاحية (سوجيتا)» والمكونتين سنة 1972 وسنة 1973 .

يستنتج مما تقدم ان النظام استمر في نهج السياسة الاستعمارية في ميدان التوزيع العقاري للأراضي . بالحفاظ على المساحات الكبرى المستغلة على الطريقة الرأسمالية . سواء كان ذلك في القطاع الخاص ام في قطاع الدولة : وقد شجعت الدولة هذه الاحتكارات . واكثر من ذلك فقد اصدرت قوانين تسمح لها بأخذ أراضي الجماعات في المناطق المسقية ووضعها في اطار المضاربات العقارية .

والملاحظ أن الدولة تتصرف في هذه الخطة بنوع من «الليونة» . متبعة في ذلك نصائح المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي . والتي تحذر من خطورة انتزاع الأراضي بشكل همجي تعسفي . من الفلاحين . ولذلك تقوم الدولة بتحقيق بعض المشاريع الاجتماعية مثل «سد واد زيز» و «سد درعة» وبمنح بعض القروض . وانجاز مشاريع الانعاش الوطني ... الخ .

والجدير بالذكر في هذه المجال . ان الدولة تتوخى في هذا الميدان هدفين اثنين هما :

1 ـ ادماج جزء بسيط من الملاكين المتوسطين والصغار في القطاع الرأسمالي لتكون بذلك فئة من مناصري النظام . وستارا يخفي واقع الاحتكارات .

2 ـ اخضاع باقي الأراضي الزراعية للمضاربات والاحتكارات العقارية وفي الوقت ذاته . محاولة تخدير جماهير الفلاحين بالقيام بمشاريع اجتماعية في محاولة للتخفيف من البلترة (تحول الفلاحين الى عمال) والتخفيف من الهجرة الى المدن .

ولا براز واقع الهياكل العقارية في المناطق المسقية لنتأمل احصائيات متعلقة بأربع مناطق زراعية مسقية اساسية تشمل حوالي 70 000 قطعة زراعية وتبلغ مساحتها الاجمالية 400 000 هكتار . وهذه المناطق هي : تادلة . الغرب . ملوية السفلى او الشمالية . ودكالة .

ـ الملاكون الكبار : يمثلون 5 % من مجموع الملاكين ويملكون 50 % من الاراضي .

ـ الملاكون المتوسطون : يمثلون 20 % من مجموع الملاكين ويملكون 25 % من الأراضي .

ـ الملاكون الصغار : يمثلون 75 % من مجموع الملاكين ويملكون 20 % من الاراضي .

ويمكن ان نستخلص من هذه الاحصائيات . ان 2482 قطعة ارضية يبلغ معدل مساحة الواحدة منها 71.5 هكتارا . في حين ان 53630 ملاكا لا يتعدى معدل مساحة قطعة واحدة من الاراضي التي يملكونها . 2.06 هكتار .

سياسة السدود لصالح من ؟

في هذا المجال ايضا . يلاحظ ان النظام وعلى غرار سياسته فيما يخص الهياكل العقارية الفلاحية . يسير على خطى السياسة الاستعمارية فيما يتعلق باستثمار الاراضي وبالأخص في سياسة السدود .

واذا كان المواطنون يتذكرون الاساليب الديماغوجية التي استعملها النظام في الدعاية لسياسة السدود . لاثقال كاهل الجماهير بالضرائب (الزيادة في ثمن السكر لبناء سد واد زيز» . فانهم يتذكرون ايضا خطاب 14 مارس 1974 الذي وصف فيه رئيس الدولة سياسة «السدود» بالتحدي للزمن ولأنفسنا ... من اجل الوصول الى مليون هكتار من الأراضي المسقية» . وادعى ان هذه السياسة من وحيه وعصارة فكره .

غير ان الحقيقة عكس ذلك .. فالاستعمار الفرنسي هو الذي وضع اسس هذه السياسة وبدأ في انجاز عدة مشاريع منها «سد سيدي معاشو» . قرب الجديدة . و «سد القنصرة» قرب سيدي سليمان و «سد مشروع حمادي» ..الخ . وكان هدف الاستعمار من هذه المشاريع في البداية :

1 ـ انتاج الطاقة الكهربائية الضرورية للمشاريع الرأسمالية الأوربية لوضع اسس الصناعة التحويلية في المدن الشاطئية المغربية .

2 ـ توفير المياه الصالحة للشرب للمراكز الحضرية التي يسكنها الأوربيون .

3 ـ ولا يأتي الاهتمام بالري في سياسة السدود الا في مرحلة ثانية وتحديدا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 . التي حولت انظار المعمرين وسلطة الحماية الى مشاريع الري (بناء سد بين الويدان على سبيل المثال) . مع تشجيع الملكية الخاصة . وقد ادى هذا الى تشجيع انتشار الزراعة التي تحظى بطلب متزايد في السوق الفرنسية مثل الحوامض والبواكير والخمور : وعلى العكس من ذلك كان هناك اهمال لكل ما يتعلق بالسوق الداخلية المغربية ولا سيما الحبوب والزيوت والماشية والحليب .. الخ . نتيجة وجودها او عدم اهميتها بالنسبة لفرنسا .

وقد تم التحضير لذلك بدراسات اقتصادية واجتماعية هامة . وكانت التوقعات المرسومة سنة 1947 هي الوصول الى 1 300 000 هكتار من الاراضي المسقية .

كان هذا في عهد الاستعمار . اما اليوم . فلنتطرق بشيء من التحديد الى برامج النظام في هذا الميدان ونتائج ما تم انجازه :

1 ـ نلاحظ في البداية ان النسبة المئوية المخصصة للفلاحة في التصاميم الخماسية والثلاثية المتعاقبة من 1960 الى 1972 . كانت تصل الى 34 % من مجموع توظيفات الدولة : و 15 % في التصميم الخماسي 73 ـ 77 .

← ←

في البادية المغربية

2 ـ من مجموع هذه النسبة المخصصة للفلاحة :

ـ في تصميم 1965 ـ 1967 . خصص للسدود 14 % .

ـ في تصميم 1968 ـ 1972 . خصص للسدود 57 % .

هذا بالنسبة للتكاليف المالية . فلننظر الآن الى النتائج المحققة :

لقد ارتفعت المساحات المسقية سنة 1975 الى 400 000 هكتار وستصل سنة 1979 الى 510 000 هكتارا ووستصل الى 850 000 هكتارا سنة 2000 . وتحققت لحد الآن نتائج ايجابية في ميدان السكر على الخصوص حيث ان المغرب سيصل الى اكتفاء ذاتي في هذه المادة سنة 1984 . وهناك ايضا تحولات اجتماعية هامة تكمن في القضاء على هياكل اقطاعية : الخماسة وغير ذلك ...

هذا عن الايجابيات . فلننظر الآن الى الوجه الثاني لهذه العملة :

ان التحولات الاجتماعية (من خماس الى عامل مثلا) لا تصحبها تحولات فعلية على المستوى المعاشي للجماهير الشعبية . بل على العكس تظهر الأرقام والاحصائيات ان عملية السدود مقرونة باحتكار الأراضي في يد جماعة صغيرة من الملاكين . بالاضافة الى ان دخول الآلة الى الحقول يؤدي الى الاستغناء عن العديد من الفلاحين الفقراء .

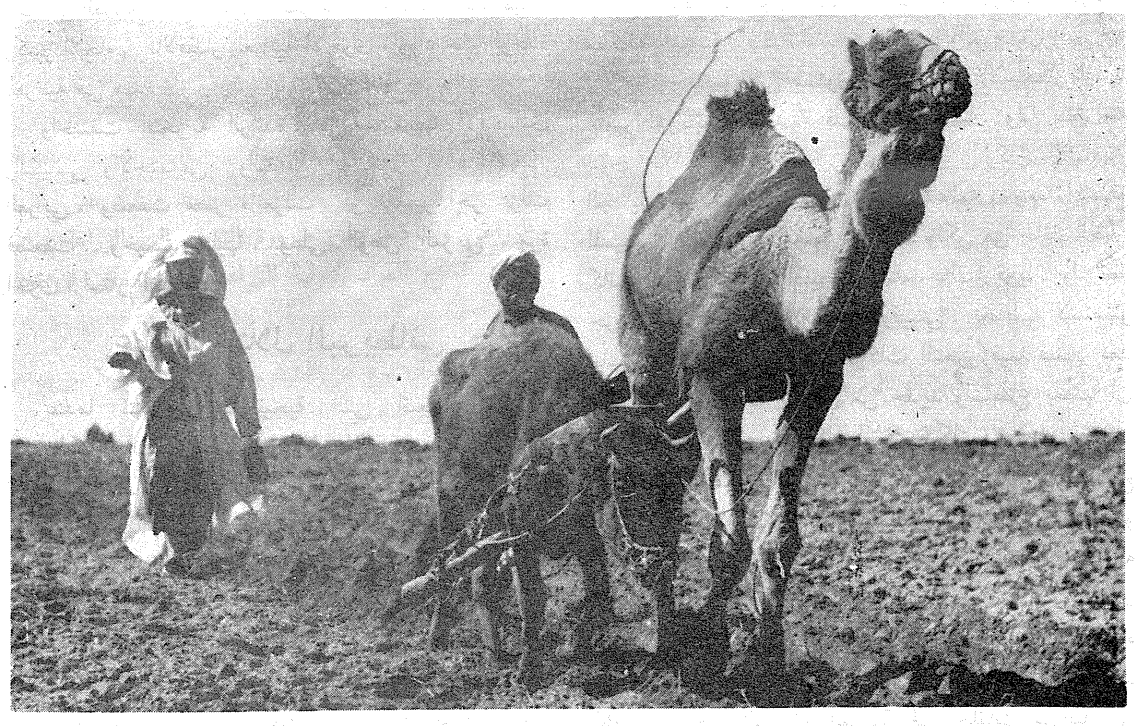

سياسة التفقير :

في شهر يوليوز 1976 . حدد النظام الأهداف التي يتوخاها من سياسة السدود ! ثلاث نقط رئيسية :

1 ـ ايجاد مصادر للعملة الصعبة .

2 ـ سد حاجيات البلاد الغذائية بواسطة الانتاج الوطني

3 ـ تحسين المستوى المعاشي لسكان البادية والفلاحين والحد من الهجرة الجماعية الى المدن .

فماذا تحقق من هذه الأهداف ؟

● فيما يخص ايجاد مصادر العملة الصعبة : ان الهدف الرئيسي من هذه المسألة ـ بالنسبة للنظام ـ هو توجيه الفلاحة المغربية نحو الخارج اي ربط البادية المغربية بحاجيات الامبريالية في السوق الاوربية المشتركة على الخصوص . وهذا مطابق لطابعه الكومبرادوري ومتلائم مع السياسة المخططة من طرف الاستعمار نفسه .

اما عن النتائج بالأرقام . فاذا كانت حاجيات المغرب من السكر يغطي الانتاج الوطني 60 % منها حاليا . فهناك دلائل اخرى تبين ان شعار سد الحاجيات الغذائية بالانتاج الوطني . شعار زائف وكاذب . والارقام التالية توضح ذلك :

ـ نسبة الواردات الغذائية الاساسية مثل القمح والزيت والحليب منذ سنة 1969 :

- 52 % سنة 1969 .
- 63 % سنة 1971 .
- 66 % سنة 1973 .
- 71 % سنة 1975 .

ان هذه الأرقام تعني ان نسبة استيراد المواد الغذائية تزيد من سنة الى أخرى . وان النظام الذي يصرف 30 الى 50 % من ميزانية الدولة على القطاع الفلاحي . ينتظر من الخارج كل سنة اكثر فاكثر من الغذاء اليومي للجماهير . ومقابل التركيز على المواد الفلاحية التي تجلب العملة الصعبة . ادت سياسة النظام الى عدم تطوير انتاج الحبوب أخذا بعين الاعتبار زيادة معدل السكان . والاحصائيات التالية توضح ذلك :

سنة 1969 : 98500 طن من القمح المستورد

سنة 1971 : 671800 طن من القمح المستورد

سنة 1973 : 905000 طن من القمح المستورد

سنة 1975 : 1304000 طن من القمح المستورد

ومن ناحية ثانية يحمل النظام البادية المغربية تبعات الخسائر المكبدة للاقتصاد الوطني نتيجة سياسته الاقتصادية الشاملة . وذلك ان عدم تصنيع البلاد هو السبب الاساسي في الاستنزاف الحاصل في العملة الصعبة .

وفضلا عن ذلك . فان الهدف المحدد نفسه لم يتحقق بل على العكس . فان الواردات في السوق الخارجية تتصاعد سنة بعد اخرى قياسا بالصادرات : فاذا كانت الواردات الفلاحية تغطى بالصادرات الى غاية سنة 1973 . فالملاحظ ان هذه التغطية في تضاؤل مستمر بحيث اصبح هناك عجز في ميزان المبادلات منذ سنة 1974 .

● فيما يتعلق بسد الحاجيات الغذائية للبلاد بواسطة الانتاج الوطني . فالملاحظ بادئ ذي بدء ان بنية «الاستقلال الاقتصادي» هاته مغلوطة في اساسها . حيث ان البلاد . ولو تحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي . تغرق اكثر فاكثر في التبعية والارتباط بالخارج وفي الميدان الفلاحي نفسه : فمجموع التجهيزات المستعملة في بناء السدود مستوردة . بالاضافة الى ان بناء المعامل لتصنيع السكر والقطن . تشترى من الخارج (المفتاح في اليد) وتبقى مرتبطة بالصناعة الأجنبية فيما يخص قطع الغيار وحتى فيما يخص الفنيين والمهندسين باعتبار اختيار سياسة عدم تكوين الأطر الكافية .

● وفيما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي لسكان البادية والحد من الهجرة الى المدن . يبرز الواقع الحالي في البادية وضواحي المدن عدم الوصول الى هذه الأهداف . فمدن القصدير لا تتزال تتزايد بشكل مريع نتيجة سياسة السدود نفسها المصحوبة باحتكار الأراضي في يد اقلية من كبار الملاكين : زيادة على ان الذي يؤدي القسم الأكبر من المصاريف المخصصة لهذه السدود هي الجماهير الفلاحية الفقيرة . وتدل احصائيات الدولة نفسها على ان الملاكين الكبار لا يساهمون في الضرائب الا بنسبة 1 % عن طريق ضريبة العقارات . بينما تساهم الجماهير الكادحة بـ 52 % نتيجة الضرائب غير المباشرة المفروضة على المستهلك .

خلاصات

يتضح من كل ما تقدم :

● ان النظام ينتهج نفس السياسة التي خططها الاستعمار في دمج الفلاحة المغربية في فلك الرأسمالية العالمية ويؤدي ذلك اساسا الى تشجيع احتكار الارض من طرف الملاكين الكبار او الشركات على حساب العائلات الفلاحية الفقيرة .

● ان سياسة السدود بالرغم من ايجابياتها المظهرية . تستهدف حاليا تثبيت الاحتكارات المذكورة وتوسيعها وتشجيع الربح السريع والاغتناء لكبار الملاكين .

● وتؤدي هذه السياسة الى عكس ما يدعيه النظام من توفير العملة الصعبة وتغطية حاجيات البلاد في المواد الاستهلاكية . حيث ان ما يوفر من جانب يضيع في جوانب اخرى بسبب رفض القيام باصلاح زراعي حقيقي .

● ومع، كل هذا تتحمل الجماهير الشعبية عموما . **والفلاحية على الخصوص تكاليف هذه السياسة .**

نقطة

تروج اشاعات قوية حول احتمال تعديل في الحكومة المغربية اذا ما فاز اليسار الفرنسي في الانتخابات الجارية وتم صعوده للحكم !

وحتمية التعديل تأتي من ضرورة ايجاد سياسة خارجية «نشيطة وقادرة على الاقناع» وبالتالي الاستنجاد «بكفاءة» أعلى من تلك المتواجدة حاليا ...

وهكذا يكون الشعب الفرنسي قد انتخب مكاننا وعمل على فتح أبواب الحكم «لليسار» المغربي !...

وتلك مهزلة الديمقراطية والاجماع الوطني المستمرة ببلادنا ...

صراع الاستعمار

لو ان التاريخ يتكرر حقا ؛ لقلنا ان ما يجري الان في مصر . لهو صورة اخرى . لما جرى قبل منتصف القرن الماضي . عندما تكالبت قوى الاستعمار القديم . على اول دولة عربية حديثة . دولة محمد علي . وانقضت عليها . حين احست بنموها وقوتها . وقدرتها على الامتداد الى خارج حدودها . والالتحام باقطار أمتها العربية وتهديدها للمصالح الاستعمارية في المنطقة .

لو ان التاريخ يتكرر . لقلنا ان ما جرى لمصر محمد علي في عام ١٨٤٠ . هو نفس ما يجري لمصر جمال عبد النصر . بعد نكسة ١٩٦٧ ... وامتداداتها .

صحيح ان التاريخ لا يكرر نفسه . ومع ذلك فالتشابه اكبر من ان يكون مجرد مصادفة تاريخية . والمنطق الذي حكم أحداث اربعينيات القرن الماضي ليس عبثا انه هو نفسه الذي يحكم ستينات وسبعينات القرن الحالي . مما يحمل على الاعتقاد بعرف النظر عن اختلاف الاسباب وتباين الجزئيات والتفاصيل . ان ثمة قانونا تاريخيا . او قاعدة تاريخية لها قوة وصلابة القانون . تحكم العلاقة بين قوى الاستعمار والامبريالية . وبين مصر العربية . ان هذا القانون يمكن ايجازه في الصيغة التالية ؛ عندما تنمو قوى مصر الذاتية . وتتحرر ارادتها فانها تتجه بالضرورة الى الالتحام بأمتها العربية . ويكون ذلك ايذانا باعلان الحرب عليها . الحرب المباشرة او غير المباشرة . من جانب الامبريالية وقوى الاستعمار . حتى تكسر شوكتها . وتصفى قوتها . وتنتزع منها هويتها . وتعيدها مرة اخرى الى داخل حدودها الجغرافية . وتلزمها الاقامة الجبرية في قوقعتها الاقليمية المحدودة .

والواقع ان لهذا القانون اسسه الموضوعية التي ينهض عليها . فمصر هي اعرق الكيانات العربية القائمة تاريخيا وثقافة وحضارة . وهي أكثرها سكانا الى حد انها تمثل الان ثلث مجموع سكان الوطن العربي وحدها . وهي أضخمها من حيث الموارد والطاقات والامكانيات . المادية والبشرية والعسكرية . وهي اشدها ثقلا واعمقها تأثيرا وفاعلية . على الصعيد الدولي . بل وعلى الصعيد العربي نفسه . ويبقى لها عدا ذلك وقبله . حساسية الموقع المؤثر ؛ بداية افريقيا الشمالية . حارسة قناة الربط بين افريقيا وآسيا وأوروبا . قلب الوطن العربي النابض .

ولم لا يكون هذا القانون صحيحا ؟ ان صحة اي قانون علمي تكمن اساسا في قدرته على تفسير الظواهر المطردة . الخاضعة لنفس الشروط . والتنبؤ بمسارها .

ونحن لو تأملنا تاريخ مصر الحديث من زاوية متغيرين اساسيين هما ؛ نمو قدراتها الذاتية وتحرر ارادتها . ثم علاقتها بأمتها العربية . لوجدنا ابرز ظواهره تخضع لنفس القانون .

عهد محمد علي

كانت نهاية السيطرة العثمانية . والطبقة المملوكية . على يد محمد علي . الذي تولى السلطة بارادة المصريين انفسهم . ودشنت ولايته من الزعامة الشعبية المصرية . وفي تلك اللحظة التاريخية وضعت الأسس الاولى لبناء الدولة الحديثة في مصر .

على كل مستويات الحياة الاقتصادية . الصناعية والزراعية والتجارية . حدثت تغيرات جوهرية شاملة . وانعكست تلك التغيرات في كل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية . لا مجال هنا للتفاصيل . يكفي القول ان محمد علي في بداية القرن التاسع عشر الغى الاقطاع . وصنع مصر . والغى الامتيازات الخاصة التي منحها السلطان التركي لاربعة عشر بلدا اوروبيا في مصر . وأسس أول جيش مصري وطني في العصر الحديث .

كان من الطبيعي ان يحدث هذا البناء أثره الطبيعي في ميدان الفكر . بل لعل مؤرخ الفكر العربي الحديث . لا بد وان يبدأ طريقه من تلك اللحظة التي نفضت فيها مصر تراب القرون الطويلة عن نفسها .

فاذا كانت تلك هي مظاهر قوة مصر الذاتية في تلك المرحلة . فانها قد اتجهت بكل تلك القوة الى خارج حدودها الاقليمية . كي تلتحم بالاقطار الاخرى في أمتها العربية . كي تقوم بدورها القومي تلقائيا وطبيعيا . قبل ان يتبلور هذا الوعي القومي في صياغات ايديولوجية . او انتماءات عقائدية . لقد استطاعت مصر محمد علي حينذاك . ان تحقق ذلك الالتحام عن طريق الفتوحات العسكرية التي كانت الاسلوب السائد في ذلك العصر . وامتد اطار هذا الالتحام ليضم مصر وسوريا وفلسطين ولبنان . وامتد نفوذه الى عمق الجزيرة العربية والسودان .

فماذا كانت مواقف الدول الاستعمارية ازاء تلك الظاهرة الجديدة ؟ حاولت في البداية الضغط السياسي والضغط الاقتصادي . ولما لم تجد تلك الضغوط . تحركت الاساطيل . واندفعت الجيوش . الى سواحل فلسطين والشام . لترغم الجيش المصري على الانسحاب ... وتفرض على محمد علي توقيع معاهدة لندن 1840 . التي يصفها المؤرخون البريطانيون بأنها استهدفت اعادة مصر الى «حجمها الطبيعي» اي «عزل» مصر داخل حدودها الاقليمية . وكسر التحامها بالاقطار العربية الاخرى . ووأد حلم الوحدة العربية في مهده .

واختنقت التجربة الرائدة . في مضمونها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . والثقافي . وانكسر بعدها القومي العربي . وضعفت مصر فانعزلت . او بتعبير اخر عزلت فضعفت . وخيمت عليها . وعلى الوطن العربي . مرة اخرى . استار الظلام .

عهد الاحتلال البريطاني

عندما نتأمل الاستراتيجية التي اتبعها الاستعمار البريطاني بالنسبة لمصر اثناء الاحتلال . نجد أنها لم تكن تخرج عن اطار ذلك القانون ؛ اضعاف مصر . وعزلها . او عزلها واضعافها . بهدف نهبها واستغلالها من جانب . ونهب واستغلال المنطقة العربية كلها من جانب آخر .

الجديد ان الاستعمار البريطاني . مع تطور المرحلة التاريخية . كان يسعى الى بلورة التجزئة الاقليمية . وتكريس عزلة مصر . في ايديولوجية سائدة . تكون بمثابة السياج الثقافي . او القضبان الفكرية . ضد اي اتجاهات نحو اعادة الالتحام بين مصر وشقيقاتها العربيات .

لا ينبغي ان يغيب عن بالنا ان ذلك العصر . كان عصر الاحتلال . عصر الرأسمالية الصناعية والمالية . عصر الهيمنة الامبريالية . ولقد كان تأكيد الكيانات القطرية اقتصاديا وانتاجيا . وتعميق مفاهيم الامم القطرية (الامة المصرية . السورية . المغربية ...) وصياغة وبلورة الايديولوجيات القطرية . يلعب دورا اساسيا في تأكيد وتعميق التجزئة العربية . ومن ثم في ضمان استمرار عملية الاستغلال الامبريالي وسيطرة الرأسمالية العالمية . على المنطقة العربية .

لقد اتجهت الدول الاستعمارية الى تحويل الاقطار العربية . الواحد بعد الاخر . الى تابع يمد دول «المتروبول» بالمواد الاساسية الاولية ؛ القطن . النفط . المعادن .. الخ . ويستورد منها في الوقت نفسه المواد المصنعة .

في مصر . كان الهدف تحويلها الى مزرعة للقطن . تعد مصانع النسيج في يوركشاير . بحصو لها الواحد . ثم الى سوق تعاد اليه المواد المصدرة او المنهوبة بعد تصنيعها اي مصدر للمواد الخام . وسوق لتصريف الصناعة الاجنبية .

ولقد كانت النتيجة طبيعية ؛ تبعية اقتصادية كاملة للاقتصاد الامبريالي العالمي . مزيد من التخلف الاقتصادي والحضاري ؛ احكام للعزلة الاقليمية داخل الحدود الجغرافية . تعميق للايديولوجية الانفصالية . مزيد من التفرق على الصعيد العربي ومزيد من الامن والاستقرار للاحتلال العسكري . والسيطرة الاقتصادية . والهيمنة الامبريالية . على المنطقة بأسرها .

ثورة 23 يوليو

كانت المرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية . وحتى قيام ثورة 23 يوليو . مرحلة بالغة الخصوبة والغنى . والتعقد ايضا .

على الصعيد الاقتصادي . كان حلف الاقطاع والرأسمالية الكبيرة التابعة للاستعمار ما زال مسيطرا على الحياة الاقتصادية في البلاد . وكانت مصر فريسة ايامها لشكل فادح من أشكال التضخم . نتج عن ظهور فئات طفيلية واسعة غير منتجة .

وعلى الصعيد السياسي . كان النظام عاجزا عن الاستمرار في الحكم . دب فيه الفساد والانحلال حتى النخاع . وكانت القوى الشعبية رغم كل المواقف الثورية . مفككة . مشتتة . فاقدة للقيادة الموحدة والموحدة .

وخارج مصر على مستوى العالم . كان الاستعمار القديم بامبراطورياته التقليدية قد انتهى عمليا . ولم يبق منه سوى مكابر النزع الاخير في البقاء . وكان الاستعمار الجديد قد بسط نفوذه . وعمق دعائمه . وبدأ يتطلع للسيطرة على العالم كله من جديد . ولكن من جانب آخر . كانت الاشتراكية قد اصبحت نظاما عالميا قويا . ولم تعد جزيرة منعزلة داخل الاتحاد السوفييتي . يحيطها الاستعمار بأستار حديدية . وبدأت حركات التحرر فيما سمي بعد ذلك بالعالم الثالث تنتفض من جديد واستطاع بعضها ان يحرز استقلالا لشعوبه شكليا او غير شكلي .

وعلى المستوى العربي . كان الاستعمار القديم قد نجح في ان يزرع داخل الوطن العربي جسما غريبا هو اسرائيل . يسهر على مصالحه في المنطقة . حين يقدر له ان يحمل عصاه ويرحل بجنوده ونفوذه المباشر . ويحول دون ارتباط مشرق الوطن بمغربه . ويستنزف قواه الاقتصادية والسياسية والعسكرية الايديولوجية . عاما بعد عام . ويدخل المنطقة العربية في حلقات متوالية من الصراعات التي لا تنتهي . ويحافظ على تخلفها وضعفها وانقسامها وتجزئتها .

وكشكل من أشكال الرد الفكري . او الايديولوجي ظهرت احزاب وتنظيمات وتجمعات قومية وتقدمية . كان ابرزها حزب البعث العربي الاشتراكي . وحركة القوميين العرب . والاحزاب والمنظمات الشيوعية المختلفة .

ولكن ذلك كله . لم يكن من القوة والشمول . بحيث يشكل طريقا للخلاص والتحرر . تبعا لمعطيات تلك اللحظة التاريخية . ومقتضياتها .

الطريق مرة اخرى بدأ من مصر . والشرارة المضيئة لمعت من سماء مصر . وبزغت بوادر الفجر في 23 يوليو 1952 .

ثورة ٢٣ يوليو لا تحتاج الى استعراض للتفاصيل . انها ماثلة في وعينا ووجداننا جميعا . ان تجربة محمد علي تبعث من جديد . ولكن في مستوى اعلى . في ظروف يغرب فيها النظام الامبريالي العالمي . وتنتصر الثورة

← ←

ضد عروبة مصر

الاشتراكية العالمية . انها اللحظة التي تمثل فعلا تاريخيا بين مرحلتين لا على المستوى المصري الخاص فقط . بل على المستوى العربي العام ايضا .

عندما تحطمت ركائز الاقطاع . وطرب الحلف الثلاثي بين الاستعمار وكبار الملاك الزراعيين . وكبار الرأسماليين . وبدأت الارادة السياسية تمتلك مصيرها . وانطلقت الارادة الاجتماعية في ترتيب بيتها . استعادت مصر نفسها . استردت عناصر قوتها . وكان طبيعيا ومنطقيا ان تتطلع للالتحام بأمتها العربية .

في بدايا الثورة عندما سئل جمال عبد الناصر : لماذا فشلت سبعة جيوش عربية امام جيش واحد هو الجيش الاسرائيلي في حرب 1948 ؟ اجاب على الفور : «لانها بالتحديد كانت سبعة جيوش ضد جيش واحد» !

الوقائع الملحمية . بعد ذلك . معروفة للجميع . ويكفي استعراض عناوينها :

المعركة الواسعة والمكشوفة ضد حلف بغداد ... بداية الالتقاء العملي النضالي بين حركة التحرر العربية . والثورة الاشتراكية العالمية . كما تمثلت في صفقة الاسلحة السوفييتية لاول دولة عربية عام 1955 . مؤتمر باندونج وتجسد حركة التحرر الوطني العالمية . في منظمة دولية . وعلى رأسها حركة التحرر العربية . ممثلة في عبد الناصر . سحب امريكا لعرضها بناء السد العالي كرد على معركة عبد الناصر ضد الاحلاف العسكرية الاستعمارية . وصفقة الاسلحة السوفييتية . عبد الناصر يعلن تأميم القناة ويسترد قطعة من ارض مصر . الاستعمار القديم ومعه اسرائيل يقرر غزو مصر . وهبت الامة العربية كلها من خلال احزابها الوطنية ومنظماتها الشعبية لنصرة مصر المناضلة . الانذار السوفييتي الشهير للدول المعتدية بالانسحاب الفوري من الارض المصرية . نهاية الامبراطوريات الاستعمارية القديمة في قناة السويس .

ثم... بداية الصراع الواسع . والمكشوف مع الاستعمار الجديد . بالنضال ضد مبدأ أيزنهاور الذي كانت تسعى من ورائه الولايات المتحدة الامريكية للحلول محل الاستعمار القديم الراحل . وسقوط هذا المبدأ الاستعماري عمليا برفض مصر قبوله . وبعده كان عام 1958 . وعام 1958 يحمل طابعا مميزا في مسيرة النضال العربي داخل مصر وخارجها . كان عام تجسيد الامل عندما تحققت أول وحدة اندماجية بين دولتين . مصر وسوريا . واقامة الجمهورية العربية المتحدة . وكان عام ثورة . وسقوط الملكية الرجعية . وانهيار حلف بغداد . وفشل عمليات انزال مشاة الاسطول السادس الامريكي على شواطئ لبنان .

وبعدها في عام 1961 بدأت الثورة العربية تكتسب عمقا اجتماعيا . بالتأميمات الواسعة . وانشاء القطاع العام . والدخول في مرحلة التصنيع الجادة . لإرساء القاعدة المادية للتحولات الاجتماعية . وفي غضون ذلك كله . كانت مصر تمثل السند القوي لكثير من حركات التحرر في افريقيا واسيا . والدعامة الصلبة لمساندة الثورة العربية في الجزائر .

ولكن عام 1961 كان يحمل معه ايذانا ببداية التجمع الاستعماري الرجعي ضد مصر . فكما تكاثفت الدول الاستعمارية على حلم محمد علي القديم . في النصف الاول من القرن التاسع عشر . تكاثفت ايضا في النصف الثاني من القرن العشرين . على وأد الحلم الجديد . كان الهدف ان تظل مصر داخل حدودها وراء الصحراء . فاجبرت على ان مرة اخرى . اجبرتها عوامل كثيرة خارجية وداخلية . ومع ذلك فان النكسة الانفصالية الجديدة . لم تستطع - كما استطاعت في الماضي . ان تقتل في روحها الطموح الى الوحدة والاندماج . لقداتقد في اعماقها جوهرها العربي . ولم يعد بوسع أية قوة ان تنتزعه منها وتفصلها عنه .

بعد عام واحد من الانفصال في سبتمبر 1962 . انفجرت ثورة اليمن .! وكانت مصر هناك . لا بالتأييد السياسي والمعنوي فحسب . بل بفرق من القوات المسلحة . هل كان يمكن للاستعمار والرجعية ان يقفا مكتوفي الايدي . وجيش التنوير العربي . يقترب من منابع النفط ؟

لقد بدأت المعركة تتصاعد مع الولايات المتحدة الامريكية زعيمة المعسكر الامبريالي . حتى وصلت امريكا حد اليأس من كسر شوكة النظام الثوري في مصر او احتوائه . كان عام 1965 . عام المواجهة الامريكية المصرية المكشوفة . عام الحصار الاقتصادي . وتسليح اسرائيل بشكل مكثف ودفع السعودية الى المقدمة كي تلعب الدور المرسوم لها : القفاز العربي الذي تختفي بداخله الاصابع الاستعمارية الامريكية .

في ذلك العام بدأ التخطيط الاستعماري المحدد . لعزل مصر نهائيا عن الامة العربية . ووجه لمصر انذار يتضمن البنود الستة الاتية :

١ - عودة مصر الى حدودها الداخلية . وخروجها من المعركة العربية .

٢ - تصفية الاتحاد الاشتراكي العربي .

٣ - انهاء القطاع العام . وقف عمليات التصنيع الثقيل . والتوجه الى التصنيع الخفيف المعتمد اساسا على الانتاج الزراعي والتأكيد على ضرورة التوجه الى الزراعة اساسا . بهدف انتاج المواد الاولية الزراعية التي يمكن ان تجلب قدرا كافيا من العملة الصعبة . عند تصديرها .

٤ - ادخال نوع من التنظيم على الادارة . لا يزيد عدد الموظفين بموجبه عن ١٨٠ ... من الموظفين .

٥ - فتح الباب امام رؤوس الاموال الاجنبية . لاقامة مشاريع صناعية بالاشتراك مع المصريين . او لعقد اتفاقيات تمنح المصريين حق انتاج صناعاتهم داخل مصر . او لاقامة مصانع خاصة بهم لا تستخدم الا عمالا مصريين . ويتطلب ذلك كل ضرورة تعديل التشريعات القائمة الخاصة باستخدام رؤوس الاموال الاجنبية . وتخفيف الضرائب عليها . وتسهيل نقل ارباحها الى الخارج .

٦ - تخفيف عدد افراد القوات الملسحة الى خمسين الفا فقط . يكونون اساسا ضمانة للامن الداخلي .

وكان من الطبيعي ان يقول جمال عبد الناصر : لا . ومن تلك اللحظة بدأ الاعداد لحرب 1967 . وضرب الاتجاه القومي التقدمي في حركة التحرر المصرية . القلب النابض لحركة التحرر العربية .

وحتى رحيل جمال عبد الناصر عن مسرح الحياة لم يحدث ما كان ينتظره الاستعمار وابواقه من انسحاب مصر الى حدودها الجغرافية .

على العكس تماما . بدأت اعادة بناء القوات المسلحة . وبدأت حرب الاستنزاف . وبدأ التخطيط لمعركة التحرير الكبرى . ولم تتردد مصر لحظة في تأييد ثورة العراق المجيدة في السابع عشر من تموز 1968 . ولم تتوان مصر لحظة عن احتضان ثورة ليبيا الباسلة . وكانت فلسطين في القلب دائما .

رغم الهزيمة العسكرية لم يتحقق النصر لاسرائيل . لانها لم تستطع ان تحطم الارادة العربية في مصر . ولم تستطع ان تملي عليها شروط الاستسلام .

تحقيق أهداف الاستعمار

متى استطاعت اسرائيل ان تحقق نصرها ؟ متى امكنها ان تملي شروطها الاستسلامية على الارادة العربية في مصر ؟ عندما قبل النظام المصري في عهد السادات عمليا . كل ما يستطيع تنفيذه من بنود الانذار الامريكي الذي رفضه جمال عبد الناصر من قبل .

وهكذاتحققت أهداف الاستعمار والامبريالية . الواحد بعد الآخر . اقتصاديا عن طريق الانفتاح ونتائجه . سياسيا عن طريق القبول بكل شروط العدو . اجتماعيا بصرف الانظار عن الهدف الحقيقي للصراع الطبقي داخل المجتمع المصري . ايديولوجيا بترويج المفاهيم والافكار والاتجاهات الاستعمارية في الفكر والثقافة . قوميا باشاعة النزعات القطرية والاقليمية التي تبلغ حد الشوفينية احيانا . والتخلي عن قضية فلسطين . والخروج عمليا من حركة القومية العربية المتحررة .

عهد السادات ليس نهاية التاريخ .

ان اتفاقية ١٨٤٠ الاستعمارية القومية واتفاقية باليتمان . تعودان للظهور مرة اخرى في ثياب جديدة . ان محمد علي يشهد انكسارة مرة اخرى . والاحتلال حتى بغير جنوده ينفذ مخططاته والهزيمة التي ارادت الامبريالية الامريكية ان تلحقها بعبد الناصر . لم تستطع ان تحققها الا بعد ان مال نهار حياته نحو الغروب . ومصر العربية تنسحب لتستميل الى مصر المصرية . لان مصر القوية . قد ضعفت . وفرضت عليها العزلة والانعزال . هل يتكرر التاريخ ؟

ومع ذلك فان عصر السادات ليس هو نهاية التاريخ . وحتى اذا كان التاريخ يتكرر بهزائمه . فهو لا بد ان يتكرر ايضا بانتصاراته ومصر لم تمت . ولا يمكن ان تموت . فهذا ضد التاريخ نفسه . بل ان مصر العربية . مصر القوية . بشعبها . ونضالها . وقدرتها على الصمود . وطاقتها على الصبر . ورحمها الولود . ستبقى كما كانت . وكما ستكون على الدوام . قاعدة نضال . وطليعة صدام . في معركة المصير .

قد تطول المعركة زمنا او تقصر . ولكن مقتضيات النصر فيها ينبغي ان تحقق . واولى مقتضيات النصر هي وحدة كل فصائل المقاومة الداخلية : الناصرية والقومية والشيوعية في جبهة وطنية متحدة . ومن خلفها قوات مسلحة وطنية وقومية . ترفض فرض الاستسلام عليها . وترفض ان تتحول الى فرق للمرتزقة وأدوات للثورة المضادة العالمية . واولى مقتضيات النصر ايضا . وبنفس القدر . هي وحدة كل اقطار الصمود على المستوى الرسمي والمستوى الشعبي معا : سوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطي ومنظمة التحرير الفلسطينية في جبهة قومية متحدة . ومن خلفها قوى جماهيرية تمتد من الخليج الى المحيط . وفي طليعتها جماهير الشعب العربي في مصر نفسها . بصرف النظر عن الاثار المؤقتة للديماغوجية والتضليل .

ولنتذكر مرة اخرى اجابة القائد الراحل جمال عبد الناصر حين سئل لماذا هزمت سبعة جيوش عربية ضد جيش اسرائيلي واحد ؟ فقال : لانها بالتحديد كانت سبعة جيوش ضد جيش واحد .

الأرجنتين .. هذا السجن الكبير

مباريات كأس العالم المقبلة لكرة القدم متميزة عن سابقاتها بشيء محدد : كونها ستجري في الارجنتين ! وتحديدا في ملعب نادي «ريفيربلات» لكرة القدم شمال بوينس ايريس . ويجري الان تحضير السكن وقاعات الراحة للفرق الرياضية القادمة . حيث ستستعمل لهذا الغرض منشآت المدرسة الميكانيكية العسكرية . وينهمك حاليا . جنود بحارة تابعين لهذه المدرسة في عملية تنظيف البنايات .. الا انه تنظيف غير عادي . ذلك ان الامر يتعلق بتنظيف هذه البنايات من آثار التعذيب !

نعم من آثار التعذيب : فالمدرسة الميكانيكية العسكرية . شكلت منذ ما يقارب السنتين احد مراكز التعذيب في البلاد . هاته المراكز التي تنتشر في طول البلاد وعرضها . لاستقبال المعتقلين السياسيين او بالاحرى لتعذيبهم حتى الموت او على الاقل تحطيمهم نفسيا .. فلحد الآن يمكن ان نجد كائنات بشرية في ممرات ودهاليز هاته المراكز .. كائنات خف وزنها ليصل 40 كيلوغراما !

هذا ما وصلت اليه الحال في البلد المنظم لمباريات كأس لعالم المقبلة . هذا ما وصلت اليه انتهاكات حقوق الانسان على يد الطغمة الديكتاتورية في الارجنتين بزعامة الجنرال فيديلا .

وشهد شاهد من أهلها !

الجديد هذه المرة . ان الشهادة تأتي من كتابة الدولة الامريكية والمخابرات العسكرية الامريكية في ملف مطول . وقد عرضت مجلة «كامبيو 16» الاسبانية في عددها الصادر في الاسبوع الثالث من شهر فبراير (العدد 324) تفاصيل هذا الملف الذي حصلت عليه في الولايات المتحدة .

ويشير هذا التقرير الى انه بالاضافة الى المعتقلين السياسيين الذين يتراوح عددهم ما بين 12 الفا و 17 الفا . هناك اغتيال ستة آلاف شخص خلال سنتين تقريبا .

وحسب التقرير الرسمي الامريكي . هناك ما بين 5 آلاف و 7 آلاف معتقل يوجدون في السجون الرسمية . اما في معسكرات الجيش والبحرية والقوات الجوية وفي مراكزها السرية المنتشرة على طول البلاد وعرضها . فيوجد ما بين 5 آلاف و 7 آلاف معتقل ايضا . وهناك فضلا عن ذلك ما بين 1500 و 2500 شخص «معتقلون» في مراكز البوليس ومراكز الاعتقال السري . حيث يحتفظ بهم رهن التحقيق كرهائن .

ويضيف التقرير . ان المعتقلين السياسيين والمغتالين ليسوا فقط من اعضاء الاحزاب والمنظمات المعارضة للنظام العسكري ولكن يوجد من ضمنهم كذلك بضعة آلاف من المعتقلين او المغتالين «خطأ» : وهم في الغالب . من عائلات واصدقاء الضحايا او عمال شاركوا في اضرابات او انشطة نقابية هدفت الى تحسين شروط العمل والاحتجاج ضد الظلم الاجتماعي .

اما المعتقلين الذين يمكن نعتهم «بالمخربين» فعددهم - حسب التقرير - صغير (1400 معتقلا) . «وغالبية هؤلاء المعتقلين . ينظر اليهم فقط كأشخاص يميلون الى معارضة سياسة الحكومة . وزيادة على ذلك . فقد تجعلهم التجربة في السجن اكثر راديكالية وثورية .. وكذلك الامر بالنسبة لاقاربهم واصدقائهم .»

ما هو الارهاب والتخريب ؟

السؤال مطروح .. لان الطغمة العسكرية الحاكمة لها فهمها الخاص لهذه الكلمات . فهم «معمق» اكثر بالقياس لبعض اشباههم من الانظمة الديكتاتورية . يقول الجنرال فيديلا . في هذا الصدد : «ان الارهابي . ككلمة لا تعني فقط من قتل بالسلاح او قنبلة ولكنها تعني كذلك . القيام بذلك من خلال افكار مضادة لحضارتنا الغربية والمسيحية» .. وهكذا يعتبر التفكير عملا ارهابيا بالنسبة للطغمة العسكرية .

ويعترف «خوان كارلوس أورتيث» . مدير اكبر سجن في الارجنتين الذي هو « فيلا دي فوتو . قائلا : «المعتقلات لا نقتلهن : تلك هي الاوامر المتوفرة لدينا الان . ولو كان الامر عائدا الي . لاعدمتهن بالرصاص . لكن الاوامر العسكرية تقضي بتصفيتهن نفسيا» .

وعلى الرغم من ذلك فان هذا الاسلوب غير كاف وفعال . حسب ملف كتابة الدولة : «هناك روايات تدل على ان المعتقلين يهددون بتنظيم عدة اشكال من الاحتجاج انطلاقا من الاضراب عن الطعام . حتى اقصى الاساليب مما يدفع سلطات السجن الى انتهاج سلوك وحشي ازاء هذه التهديدات وذلك بمعاقبة المسجونين واحيانا بعض زعماء هذه التمردات : الشيء الذي يؤدي الى تصعيد التوتر وسط المعتقلين»

والسؤال المشروع الذي يفرض نفسه هو : ماهية الدوافع التي تجعل الامريكيين يطرحون هنا الحقائق المرة المتعلقة بحليف رئيسي لهم ؟ هل هي «أخلاقيات» سياسة كارتر في مجال حقوق الانسان ؟

أخلاقيات المصالح

الواقع . ان ما يشغل بال الادارة الامريكية في الارجنتين . ليس هو مصير حقوق الانسان . وما كان هذا اهتمام الادارة الامريكية في يوم من الايام . ان ما يثير قلق وتخوفات الامريكيين هو بالضبط والتحديد مصير مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في الارجنتين . ومن ثم تخوفهم على وضع الحكومة العسكرية الحالية .

وملف كتابة الدولة نفسه . بالغ الدلالة في هذا المجال . ويمكن القول انه يتسم بالوضوح والصراحة بشكل عام . خاصة في توقعاته لسير الامور .

يقول التقرير : «شهدت السجون الارجنتينية . سلسلة طويلة من التمردات والصراعات وعمليات فرار فردية كانت ام جماعية : ومن المحتمل ان تحدث في الشهور المقبلة تمردات اخرى في هذه السجون . وقد قامت الحكومة الارجنتينية بوضع خطط لمواجهة حالات من هذا النوع : وتقضي هذه الخطط بتنفيذ حكم الاعدام بشكل جماعي خلال تلك التمردات وعلى الخصوص تنفيذ حكم الاعدام في الزعماء والمشاركين في التمردات بعد التحكم في الوضع» .

«كل هذا - يضيف التقرير - يمكن ان يؤدي ضمن الظروف الحالية للشعب . الى واقع مستمر ومتسلسل من ردود الفعل والصراعات العامة . مع احتمال وقوع انتفاضات محلية . وفي ظل الوضعية المتأزمة والصعوبات التي تواجهها الحكومة الارجنتينية . من الممكن ان تؤدي الامور الى عواقب خطيرة محليا ودوليا وقد تؤدي الى انتهاء الحكومة» . للحيلولة دون تردي الاوضاع بهذا الشكل ولمواجهة هذه الآفاق المظلمة . تعطي كتابة الدولة الامريكية بعض التوصيات الى حلفائها : «بتعبير آخر . يتوجب من الناحية السياسية على الحكومة ان تقدم بعض التنازلات ذات الدلالة في هذا المشكل . ان هي ارادت الاستمرار في التحكم في الوضعية» . وتلح هذه التوصيات على هذا الجانب كثيرا . تقول مذكرة كتابة الدولة في هذا الصدد : «يجب على حكومة الولايات المتحدة ان تبلغ السلطات الارجنتينية . بانها تعتبر ان الوضعية الحالية للمعتقلين السياسيين كتهديد فعلي مباشر على استقرار الحكومة» .

ويبدو ان توصيات البيت الابيض . وجدت تجاوبا اوليا لدى الحكومة الارجنتينية . عندما قامت هذه الاخيرة بنشر لائحة باسماء 3472 معتقلا سياسيا . غير ان عدد المعتقلين هذا . لا يشكل في تقدير كتابة الدولة الا 20 او 25 بالمائة من مجموع المعتقلين الموجودين بالارجنتين .

ان هذا الامتناع عن الاعتراف بالعدد الحقيقي للمعتقلين السياسيين . هو بمثابة الحكم بالموت على الآخرين الذي لم تعلن أسماؤهم والذين يتراوح عددهم ما بين 9000 و 14000 معتقلا سياسيا يظلون تحت رحمة جلاديهم .

ويظهر ان المرونة والليونة النسبية التي تظهرها الحكومة الارجنتينية في المدة الاخيرة . ليست ناجمة عن رغبة حقيقية في تغيير حقيقي للاوضاع . بقدر ما هي ناجمة عن محاولة لتخفيف سوداوية الصورة لدى اللجنة التي بعثتها فيدرالية حقوق الانسان وجمعية الحقوقيين الكاثوليك الى الارجنتين . ومن ضمن الشخصيات المكونة لهذه اللجنة : الاميرال الفرنسي انطوان سانغينيتي وجون كارو . القاضي في المحكمة العليا الامريكية . ويبدو ايضا ان بعض الاطراف في السلطة العليا للطغمة العسكرية . تحاول غسل ايديها من سلبيات الوضع الراهن

تحضير البديل ؟

ادلى الاميرال «سانغينيتي» بتصريح في باريس في الايام القليلة الماضية . جاء فيه : «ان صديقي الاميرال «اميليو ماسيرا» قائد الجيش وعضو لجنة الحكومة . اعترف في مقابلة معه . بواقع التعسفات الخطيرة لحقوق الانسان . لكنه قال لي : «ان الخطأ في ذلك راجع الى «الانفانتيس» اي المشاة . اما البحرية والطيران فلا علاقة لهما بالموضوع» واضاف بانه «يتوجب على القول . بان هناك عصابات فاشيستية حقيقية داخل الجيش» .

ان هذه الصراحة الغريبة تأتي في اطار مجهودات الاميرال «ماسيرا» لتقديم وجه اقل بشاعة الى اوروبا : في الوقت ذاته الذي بدأ فيه الاميرال اتصالاته مع الاشتراكية الديموقراطية الاروبية (عبر الماسونية التي هو عضو فيها) . وهذا هو ما يفسر . عدم تردد الاميرال ماسيرا في القيام بمواجهة مفتوحة ازاء الجنرال فيديلا . وذلك عندما قام . منذ بضعة اسابيع بارسال نقيبين الى الولايات المتحدة . ليشرحوا لموظفي كتابة الدولة ويقنعوهم بانهم - اي الاميرال ومعاونيه - هم «الديموقراطيون» الذين يجب على الولايات المتحدة دعمهم . ان كل هذا يدخل في اطار البحث عن الدعم ليقدم الاميرال نفسه كزعيم لقوة سياسية حين تختفي الديكتاتورية العسكرية مستقبلا . وذلك بمسح كل الاخطاء والسلبيات على ظهر الجنرال فيديلا والجيش وباقناع كارتر . بانه سيكون اكثر ديموقراطية من فيديلا في اطار استمرارية الاستعمار الجديد الذي تفرضه امريكا على الارجنتين .

(تابع ص 2)

4 ـ التحاق عدد من الشخصيات بلجنة التضامن من أجل انقاذ حياة الحسين المانوزي .

وقامت الاذاعة البلجيكية (ر. ت. ب) بنقل اصداء عن هذا المهرجان . واكدت على قضية الحسين المانوزي عدة مرات خلال يوم السبت . وكانت نتيجة ذلك ان توصلت الاذاعة بعدة احتجاجات وتهديدات من طرف بعض «المسؤولين» الذين يريدون الحفاظ على سمعة النظام المغربي . وحسبما يبدو . من السفارة المغربية كذلك .

اما الصحافة البلجيكية . فقد خصصت جزءا من اركانها لفضح اختطاف المناضل الحسين المانوزي ولادانة القمع المسلط بصفة عامة على الجماهير المغربية : وركزت الصحافة البلجيكية على الخصوص . على الدور المخرب لما يسمى بـ «ودادية العمال والتجار المغاربة» في أوربا وفضحت من جهة ثانية ما يتعرض له العمال المغاربة المهاجرين من اضطهاد واستغلال .

وفيما يلي بعض الفقرات المهمة التي وردت في كلمة الأخ رشيد المانوزي في هذا المهرجان :

«لقد حصلت بلادنا على الاستقلال منذ سنة 1956 : اذ تخلى الاستعمار الفرنسي عن مكانه للاقطاعية المغربية التي لم تتردد . ومنذ ذلك الوقت في استعمال شتى الأساليب للحفاظ على مصالحها وضمان استقرارها .

ومنذ 1956 . شكل القمع احد الاساليب المفضلة التي تستعملها الطبقة السائدة لخنق كل معارضة . هادفة بذلك الى تصفية كل امل في التغيير .

(...) وطبخت الملكية المغربية العديد من المحاكمات الصورية ضد المناضلين الاكثر اخلاصا ووفاء لقضية شعبنا : أولئك المناضلون الذين كافحوا ضد الاستعمار من اجل فرض الاستقلال الوطني ويناضلون اليوم من اجل فرض الديموقراطية في بلدهم .

وهكذا . ومنذ الاستقلال الشكلي الى يومنا هذا . تعرض العشرات من الوطنيين لتنفيذ حكم الاعدام في حقهم . وآخر حكم بالاعدام صدر في حق عبد الله المالكي سنة 1976 . وصدرت احكام قاسية بالسجن في حق مناضلين آخرين . وعرف المئات من المناضلين «ڤيلات التعذيب» السيئة الذكر لمدة شهور عدة قبل ان يمثلوا امام المحاكم ...

وما اكثر اولئك المناضلين الذين تجهل عائلاتهم أدنى شيء عنهم منذ اختفائهم . وبالنسبة للعديد من هذه العائلات فانها لن ترى أباءها ... فقد ماتوا تحت التعذيب . وهذا ما وقع على سبيل المثال . لسجيد محمد والمجاهد قاسم والعبدي محمد وعبد اللطيف زروال . وفي محاكمة القنيطرة سنة 1973 . لوحدها كان هناك اربعة عشر غائبا كلهم ماتوا تحت التعذيب .

وتعرض مناضلون آخرون كالمناضل النقابي الكبير عمر بنجلون . لاغتيالات شنيعة في الشارع من طرف زبانية النظام .

(...) أيها الأصدقاء :

ان هذا القمع الموجه ضد المواطنين المغاربة . لا يقف عند حدود المغرب . فهنا في الخارج . يحظى البوليس المغربي بمساعدات كبيرة لمتابعة الديموقراطيين المغاربة والتجسس عليهم . في هذا الاطار تم تشكيل ما يسمى بـ «ودادية العمال والتجار المغاربة» بأوربا والتي ادينت من طرف كل القوى الديموقراطية في أوربا . كأداة لقمع العمال المهاجرين المغاربة .

وهكذا تم اعتقال او اختطاف عمال مهاجرين لدى نزولهم من الطائرة بالمغرب بارشاد من الجهاز البوليسي الذي هو الودادية . ومن بين هؤلاء العمال :

- ايخيش الحسين من هولاندا .
- حسين بن محمد من بلجيكا
- الحاج الهواري من ألمانيا الغربية
- ابو الخير الحسين من فرنسا
- رمسيس محمد والجعواني مختار ومرزاق اليزيد اختطفوا من الجزائر .
- بونعيلات واحمد بنجلون سلموا من طرف النظام الفرانكاوي
- امقران والميداوي سلموا من جبل طارق
- اخي الحسين المانوزي اختطف من تونس

واذا عرف مصير البعض منهم . فان مصير آخرين يبقى مجهولا ليومنا هذا . وحالة اخي الحسين بالغة الدلالة .

(...) ان النظام المغربي يعتمد على ضعف التعبئة في اوساط الرأي العام الدولي ليقوم في الخفاء بتصفية المواطنين المعارضين لسياسته والحفاظ على سمعته في الخارج .

اننا معتمدون على مساندتكم المعنوية والمادية لتكسير جدار الصمت . حتى يصبح الرأي العام البلجيكي والدولي على علم بالوجه الحقيقي للنظام المغربي . ومن اجل اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين بالمغرب واحترام الحريات الديموقراطية» .

اعتذار وتصحيح

ورد خطآن ضمن افتتاحية العدد السابق نثبت تصحيحهما :

على العمود الأول ورد : «فعل ذلك من أجل حماية الخيرات المعدنية الحيوية بالنسبة للمغرب» . والصحيح هو « بالنسبة للغرب» .

وعلى العمود الثاني : «واذا كان الدعم العسكري من طرف الجناح الأمبريالي الأوروبي . واحتمال صعوده للحكم» . الصحيح هو «واذا كان الدعم العسكري من طرف الجناح الأمبريالي الأوروبي يتعرض حاليا للتعثر او التوقف نظرا لتصاعد نضال اليسار واحتمال صعوده الى الحكم» .

قاعدة أوتراغ في الزائير .

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية منع المانيا الغربية من امتلاك اسلحة (أ. ب. س) النووية تبعا لاتفاقية بوشدام . المصادق عليها من طرف المانيا الغربية نفسها . خاصة بعد التحاقها بالحلف الأطلسي . والأخبار الأخيرة تؤكد ان هناك تحايلا من طرف المانيا لامتلاك هذا النوع من الأسلحة عن طريق اقامة قاعدة عسكرية في الزائير .

ورغم سرية الاتفاقية الألمانية الزائيرية المتعلقة بهذه القاعدة . فقد كشفت الصحافة عن سر الاتفاقية . خاصة بعد صدور بيان عن سفارة الزائير في نيجيريا بمناسبة «مؤتمر لاغوس» . اكدت فيه على الخصوص «ان توقيع اتفاقيات بين الزائير وبعض الدول الصديقة لاجراء تجارب سلمية . لا يعني ان الزائير يضرب مصالح افريقيا بوضعه لأرضه تحت تصرف القوى الاستعمارية» .

يتعلق الأمر بقاعدة «اوتراغ» التي تعتبر وسيلة للتهرب من الحظر المفروض على المانيا والتجهز بأسلحة (نووية . بكترولوجية . كيميائية) هذا مع مراعاة شروط الاتفاقية . والقاضية باعطاء الحق لقاعدة «اوتراغ» في حالة «الضرورة» بطرد كل سكان المنطقة . وتشكيل قوات امنية خاصة . وفرض منع التجول والمراقبة او التحليق . ومنع كل العمليات كيفما كانت طبيعتها وموقعها في المنطقة . خاصة وأن المنطقة تشمل حدود شابا . اما مساحتها فتعادل مساحة المانيا الغربية تقريبا . اضافة الى قربها من خط الاستواء . وهذا يعني التنسيق بين هذه القاعدة وبقية المنشآت الألمانية السرية الواقعة على نفس الخط في كل من اندونيسيا والبرازيل .

ورغم ادعاءات المهندس الألماني «فورتزت كايزر» رئيس قاعدة «أوتراغ» من اهداف سلمية للاتفاقية والقاعدة . الا ان خطورتها تكمن اساسا في كونها قاعدة جديدة تقام الى جانب القاعدة الامريكية الشبه سرية في الزائير «بيبا PEPA» لاطلاق صواريخ برؤوس نووية لحماية طريق الكاب . كما صرح بذلك مسؤولون امريكيون . والجدير بالذكر ان المانيا من ضمن الدول المنتجة للأورانيوم . حيث تملك بنية تحتية نووية . وجميع وسائل انتاج الأسلحة النووية غالبا . بفضل خبراء ذرة وقذف المانيين غربيين . ونخص بالذكر هنا ان المسؤولين عن مشروع «أوتراغ» وهو المهندس الألماني الغربي الأصل «كورت ديبوسن» مساعد ورنرفون براون الشهير . وصاحب الڤي 1 ـ ٧٤ ـ والڤي 2 ـ ٧٤ ـ الذي كان يعمل تحت تعليمات الرايخ الثالث والمتجنس بالجنسية الأمريكية حاليا .

نظام موبوتو في العاصفة

أكدت الأخبار أن نظام موبوتو في الزائير قد تعرض لمحاولة انقلابية عسكرية وانتفاضات شعبية قوية .

نتيجة ذلك يشاع أن العديد من الضباط قد أعدموا كما قتل آلاف المواطنين المدنيين .

وتظهر هذه الأخبار أن عملية الانقاذ التي ساهمت فيها عدة أنظمة رجعية افريقية وأمبريالية أوربية في السنة الماضية لقمع انتفاضة منطقة «شابا» لم تبعد كل الأخطار المحيطة بنظام موبوتو . تؤكد ان «الاصلاحات» التي وعد بها هذا الأخير لم تحقق تغييرا ملموسا في الواقع المزري للشعب الزائيري .

فهل سيلجأ هذا النظام من جديد لطلب المساعدة الأجنبية . وماذا سيكون موقف النظام المغربي هذه المرة ؟

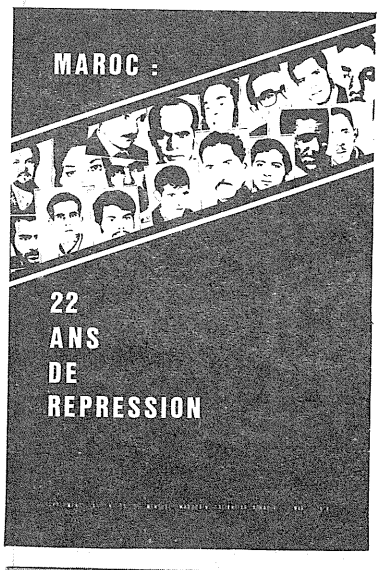

صدر أخيرا ملحق العدد 24 لجريدة «الاختيار الثوري» ، يحمل عنوان : «المغرب : 22 سنة من القمع» في كتيب باللغة الفرنسية .

انها وثيقة ادانة للسياسة القمعية التي نهجها الحكم الرجعي منذ الاستقلال الشكلي

ساندوا واشتركوا في جريدتكم

الاختيار الثوري

الطريق المسدود

وسط ضجيج اعلامي عربي ودولي ... قام السادات بجولته الأخيرة في عدد من العواصم الغربية بهدف «الدفع بالولايات المتحدة الى ممارسة الضغط على اسرائيل» لتخفف من تصلبها ازاء مطالب السادات وللحصول على دعم عسكري امريكي» .

وقد اثارت صفقة الطائرات التي قدمتها ادارة كارتر الى الكونغريس الامريكي ردود فعل مختلفة وعنيفة احيانا داخل الولايات المتحدة وخارجها . وحاولت اسرائيل ابراز هذه الصفقة وكأنها ترجيح للكفة لصالح السادات . غير ان الحقيقة عكس ذلك تماما ، فلا الصفقة تغير من موازين القوى ولا هي تعبر عن تغيير في الموقف الامريكي . فطائرات (ف 15) التي ستستلمها السعودية في بداية الثمانينات مشروطة بعدم الاستخدام خارج الحدود السعودية وعدم تسليمها الى اي بلد آخر ، كما أن طيارين ومهندسين امريكيين هم الذين سيشرفون على قيادتها وصيانتها . اما طائرات (ف 5) المقترح تسليمها الى مصر فهي متخلفة جدا بالمقارنة مع طائرات (ف ـ 15) ويكفي تسجيل ما قاله الرئيس كارتر نفسه حول هذا الموضوع : «لا يستطيع مخلوق ان يزعم ان طائرات (ف ـ 5) يمكن ان تتحدى طائرات (ف ـ 15) وبالتالي فان مصر لا تستطيع مهاجمة اسرائيل بهذه الطائرات» . وأكثر من ذلك وضح السادات ان المقصود بالتسليح ليست هي اسرائيل وانما «الخطر الشيوعي في افريقيا» . فلماذا هذه الضجة المفتعلة اذن ؟

ان كل الدلائل تشير ان الهدف من ذلك هو تغطية بقية التحركات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط . فبالاضافة الى كون الصفقة تحاول اظهار الولايات المتحدة في موقع المحايد ازاء اسرائيل ومصر ، وفضلا عن كونها تشكل تبريرا لاحتفاظ اسرائيل ببعض المواقع المتقدمة في الأراضي المحتلة ، فهي تهدف الى تمهيد الجو لفرض التصور الامريكي لسير الأمور في المنطقة .

ان الهدف الاساسي للولايات المتحدة في المرحلة الحالية ، هو «دعم» مصر بشكل يؤمن للسادات مواجهة وضعية العزلة الخانقة التي يعيشها على مستوى الوطن العربي وفي نفس الوقت ـ وهذا هو الأساس ـ تأجيل الحل النهائي للمشكل . التأجيل هنا يعني تجميد الصراع مع اسرائيل وهذا يستلزم دفع مصر واسرائيل الى الوصول الى اتفاق حول المبادئ العامة لحل نهائي تدقق تفاصيله وجزئياته في مفاوضات مطولة . ومقابل هذا التجميد ، تفجير الوضع في الساحة العربية بهدف الدفع بأطراف عربية اخرى الى الالتحاق بركب السادات .

وتفسر الادارة الامريكية ، تسليمها للسلاح لمصر بخطورة وضعية السادات ، فهو حسب هذه المصادر «يواجه خطر الغزو من ليبيا او من اثيوبيا» ، ا و من الخطر الداخلي اذ يقول اندري يونغ : «ان بيع الطائرات الامريكية لمصر قد ينقذ الرئيس السادات من محاولة انقلاب تدبر ضده من داخل حكومته وقواته المسلحة» !

وفي الوقت الذي يكثر فيه اللغطُ حول هذه الصفقة يستمر الكيان الصهيوني في تثبيت مواقعه . فحكومة بيغن تسهر حاليا على اعداد مشروع يقضي بتأسيس 31 مستعمرة جديدة ويأتي هذا المشروع ليشكل ردا حاسما على «محاولات الضغط» على اسرائيل التي يمارسها السادات لتنسحب من الاراضي المحتلة .

ان تمسك اسرائيل «بالمستوطنات وبالاراضي المحتلة مسألة حيوية بالنسبة للعدو الصهيوني . فالجيش الصهيوني تطور من حيث بنيته وهيكلته لدرجة لم تعد فيها فلسطين المحتلة قادرة على استيعابه . ويعتبر المختصون الصهاينة في مجال الجغرافية الاستراتيجية ان افراغ سيناء وحدها «سيؤدي الى مشاكل قد تكون مأساوية» . فسيناء هي المجال الوحيد الذي يسمح لجيش العدو بالقيام بالمناورات العسكرية الهامة وبتداريب الطائرات السريعة جدا التي تملكها «اسرائيل» .

وهذا ما يفسر الحاح الكيان الصهيوني في مفاوضاته مع السادات على ضرورة الحفاظ ، على الاقل بثلاثة معسكرات اساسية في سيناء

ويتعلق الامر بالمعسكرات الموجودة في :

1) منطقة «رافعة» بين العريش ومنطقة غزة .

2) جنوب ايلات ، على خليج العقبة ، حيث يملكون أهم مطار لهم في سيناء ، مطار «ايتزيون» .

3) منطق شرم الشيخ ، في حالة احتياج اسرائيل للتدخل في المجال الجوي الذي يشمل البحر الاحمر ولغاية باب المندب .

امام هذه الخطة المنهجية للكيان الصهيوني والدعم اللامشروط الذي تحظى به من الولايات المتحدة ، لا يبقى امام نظام السادات الا التوغل في طريق التسوية والتنازلات الذي دشنه «بمبادرته التاريخية» . ولعل هذا ما يفسر استغلال النظام المصري لحادثة قبرص الاخيرة ، لتصعيد العداء داخل مصر للقضية الفلسطينية ودفع مخابراتها واجهزتها البوليسية لرفع شعار : «لا فلسطين بعد اليوم» في المظاهرات .

غير ان ما يجهله او يتجاهله والسادات وحلفائه اقوى بكثير من ان تؤثر في مسيرته الدعايات المغرضة والمؤامرات الاستسلامية التصفوية .. ان ما يتجاهله الحلف الامبريالي الرجعي هو ان مصير القضية الفلسطينية يقرره الشعب الفلسطيني وطلائعه المسلحة وكل الجماهير الشعبية على امتداد الوطن العربي .. وهذا الاتجاه هو الذي سيفرض نفسه لا محالة .

Directeur de la Publication . M. BLANC

Imp. : Abeille (246.12.53)